صلة الفكر الكلامي بتوجيه القراءات القرآنية عند الفارسي

(دراسة تحليلية لكتابه الحجة)

إعداد

الدكتور / عبدالرؤف محمود عبدالرؤف

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا

صلة الفكر الكلامي بتوجيه القراءات القرآنية عند الفارسي دراسة تحليلية لكتابه الحجة

عبدالرؤف محمود عبدالرؤف محمد

قسم العقيدة والفلسفة ، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية ،جامعة الأزهر ،طنطا ، مصر.

البريد الإلكتروني: abdelraoufmahmoud.27@azhar.edu.eg

ملخص :

يهدف هذا البحث الى توضيح المذهب الاعتقادي لأبي علي الفارسي النحوي الشهير ، مع بيان الطريقة التي استخدمها لنصرة هذا المذهب من خلال توجيه القراءات القرآنية .وقد تناول البحث المسائل التي استخدم فيها الفارسي توجيه القراءات وتعليلها وترجيحها ، مستخدما المنهج التحليلي لبيان المسائل التي أثارها الفارسي ، ثم استخدام المنهج النقدي لأقوال الفارسي وتعليلاته .مسترشدا بأقوال أئمة أهل السنة وأدلتهم في الرد على ما ذهب إليه الفارسي .واشتمل البحث على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة :وهي على الترتيب التالي :التعريف بالفارسي ، وبيان مذهبه ، مسائل الأسماء والصفات ، أفعال العباد ، الوعد والوعيد، ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث .وقد توصلت في خاتمة هذا البحث الى أن الفارسي ينتمي لمذهب المعتزلة في الاعتقاد ، وأنه عمل على نصرة هذا المذهب والاستدلال لأصوله الخمسة من خلال توجيه وتعليل القراءات القرآنية .وأوصي بمزيد من الدراسة حول هذه الشخصيات التي لها أثر كبير في اللغة والفقه لبيان مذاهبهم والإشارة لما في كتبهم من تأثرهم بهذه المذاهب .

الكلمات المفتاحية : الفارسي ، المعتزلة ، توجيه القراءات ، كتاب الحجة ، علل القراءات .

The link of speech thought to the guidance of qur'anic readings by the Persian analytical study of his book Al-Hajjah

Abdul Raouf Mahmoud Abdul Raouf Mohammed
Department of Doctrine and Philosophy, Faculty of Islamic Origins and Da'wa, Al-Azhar University, Tanta, Egypt.
E-mail: abdelraoufmahmoud.27@azhar.edu.eg

Abstract:
This research aims to clarify the belief doctrine of Abu Ali, the famous Grammatical Persian, while explaining the method he used to support this doctrine by directing qur'anic readings. The research dealt with the issues in which the Persian used the direction, explanation and weighting of the readings, using the analytical approach to illustrate the issues raised by the Persian, and then using the critical approach of persian sayings and explanations. Guided by the words of the Imams of the Sunnah and their evidence in response to what the Persian went to.The research was based on an introduction, four investigations and a conclusion:The first topic is the introduction of Persian and the statement of its doctrine.The second topic: issues of names and qualities.The third topic: the actions of the servants.The fourth topic: promise and promise.Then the conclusion and the most important results of the research.At the end of this research, I concluded that al-Farsi belonged to the Mu'tazila doctrine in belief, and that he worked to support this doctrine and infer its five origins by guiding and explaining the Qur'anic readings.I recommend further study of these figures, which have a great impact on language and jurisprudence, to indicate their doctrines and to indicate their influence on these doctrines in their books.

Keywords: Persian, Mu'tazila, Guiding Readings, Book of Argument, Ills of Readings.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ....

فإن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم ، فالقرآن نزل بلسان عربي مبين ، ولقد اجتهد العلماء على مر العصور في استنباط أحكام تتعلق بالدين الإسلامي من القرآن الكريم عقيدة وشريعة ، وكان من أهم شروطهم أن يكون الاجتهاد والنظر في آيات القرآن وفق ضوابط اللغة العربية.

ومن هذا المنطلق ابتدأ الفقهاء وعلماء الكلام ينظرون في آيات القرآن وقراءاته نظرة لغوية تأييدا لمذاهبهم ، فهذا يرى في الآية من المعاني المستنبطة لغة ما لا يراه الآخر ، فتأصلت من هذه الجهة علاقة الفكر باللغة والنقل .

وكان لتعدد القراءات القرآنية نصيب في هذا الاختلاف من حيث توجيه القراءة وتعليلها ، حيث قام علماء اللغة القراء يوجهون القراءات ويعللونها تعليلا لغويا يتماشى مع ما أقره العرب في لغتهم ، بل كان هذا معيارا لقبول القراءة عند بعضهم ، ثم تطور الأمر عند علماء اللغة حيث اجتهدوا في تأييد مذاهبهم اللغوية ، والفقهية ، والكلامية مستخدمين القراءات القرآنية ، وموجهين لها حسب مذهبهم .

وقد برز في هذا الميدان فارس من فرسان اللغة الكبار ، وهو أبو علي الفارسي ، الذي ألف كتابا متخصصا في هذا الشأن سماه (الحجة في علل القراءات) ، تحدث فيه عن اختلاف القراء وعلل اختلافهم من حيث اللغة .

لكنه وفي مواطن متعددة من كتابه الحجة استخدم هذه التوجيهات لخدمة مذهبه الاعتقادي ، حيث أيد إنكار بعض القراءات ، وأول بعضها ، ورجح بعضا منها على مذهبه اللغوي تأييدا لمذهبه الاعتقادي والكلامي .

فكان هذا البحث دراسة تحليلية لكتابه (الحجة) وبيان مافيه من مسائل كلامية متعلقة بتوجيه الفارسي للقراءات القرآنية .

وقد قسمت البحث لعدد من المسائل :

المبحث الأول : التعريف بالفارسي ، وبيان مذهبه .

المبحث الثاني : مسائل الأسماء والصفات .

المبحث الثالث : أفعال العباد .

المبحث الرابع : الوعد والوعيد .

وقد اتبعت في هذا البحث " المنهج التحليلي النقدي " حيث قمت بتحليل الآراء الكلامية التي ذكرها الفارسي عند توجيهه للقراءات ، وبيان مدى تأثره بمذهب المعتزلة . موضحا رأيه في المسألة محل البحث ، ثم نقدها حسب منهج أهل السنة والجماعة ، فليس الغرض في البحث بيان رأي الفارسي فقط ، بل لابد من عرض آرائه على أهل السنة للوقوف على صحة توجيهاته من عدمها .

أسأل الله تعالى التيسير والتوفيق والقبول

المبحث الأول : التعريف بأبي علي الفارسي

أولا :التعريف بأبي علي الفارسي

الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن سليمان بن أبان أبو علي الفارسي الفسّوي ، الإمام العلامة قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج (٣١١هـ) ، وأخذ عنه كتاب سيبويه (١٨٠هـ) وبرع في النحو وانتهت إليه رئاسته وصحب عضد الدولة فعظمه وأحسن إليه (١).

ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ ، وتجول في كثير من البلدان ، وقدم حلب سنة ٣٤١ هـ ، فأقام مدة عند سيف الدولة ، وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه (٢)، وتقدم عنده، فعلمه النحو (٣).

وعلت منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرد (٢٨٦هـ) ، وأعلم منه وصنف كتبا عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها واشتهر ذكره في الآفاق وبرع له غلمان حذاق مثل عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، وعلي بن عيسى الشيرازي

---

(١) مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزأبادي : البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٣ . تحقيق : مُحَمَّد المصري . جمعية إحياء التراث الإسلامي . الكويت . ط ١ . ١٤١٧ هـ .

(٢) عضد الدولة أبو شجاع فناخسرو ، صاحب العراق وفارس ، كان بطلا شجاعا مهيبا، نحويا، أديبا عالما، شديد الوطأة. وله صنف أبو علي الفارسي، كتابي " الايضاح " و " التكملة " ومدحه فحول الشعراء . كان شيعيا جلدا أظهر بالنجف قبرا زعم أنه قبر الامام علي، وبنى عليه المشهد، وأقام شعار الرفض، ومأتم عاشوراء، والاعتزال . توفي سنة ٣٧٢هـ . انظر : الإمام الذهبي : سير أعلام النبلاء جـ ١٦ ص ٢٤٩– ٢٥٢ بتصرف . خرج أحاديثه شعيب الارنؤوط، وحقق هذا الجزء أكرم البوشيي . مؤسسة الرسالة .بيروت – لبنان . ط ٩ ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

(٣) الزركلي : الأعلام جـ ٢ ص ١٧٩ . دار العلم للملايين . بيروت – لبنان . ط٥ ١٩٨٠م .

الربعي (٤٢٠ هـ) ، وغيرهما وخدم الملوك ونفق عليهم وتقدم عند عضد الدولة ، الذي كان يقول أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو [١].

مؤلفاته :

صنف الفارسي العديد من المؤلفات في القراءات والنحو والتفسير واللغة ، ومن تصانيفه أبيات الإعراب. أبيات المعاني. الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني. الإيضاح الشعري. الإيضاح في النحو. التذكرة في النحو. تعليقه على كتاب سيبويه. تفسير قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة). تكملة في النحو. الحجة في شرح السبعة لابن مجاهد في القراءات. ديوان شعره في ست مجلدات. العوامل في النحو. كتاب التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير. كتاب الترجمة . كتاب المقصور والممدود . المسائل البصرية . المسائل البغداديات . المسائل الحلبيات . المسائل الدمشقية . المسائل الشيرازيات . المسائل العسكرية . المسائل القصريات . المسائل الكرميات . المسائل المشكلة . المسائل المصلحة . المسائل المنثورة وغير ذلك [٢].

وكتابه الحجة في علل القراءات موطن البحث اتبع فيه الفارسي منهج العرض والتحليل والترجيح ، فعرض للقراءات القرآنية المراد توجيهها ، ولم يكن عرضه لكامل القراءات في كل الآيات ، بل اختار منها ما سيتكلم عنه فقط ، فيسرد القراءات في الآية المراد ترجيح القراءة فيها سواء كانت في السبعة أو في العشرة أو حتى في القراءات الآحاد والتفسيرية ، ثم يقوم بتعليل القراءة من حيث اللغة ذاكرا

---

(١) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٧٥ بتصرف يسير. دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان . بدون تاريخ . وانظر : سير أعلام النبلاء جـ ١٦ ص ٣٨٠ .

(٢) إسماعيل بن محمد البابانى البغدادي : هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين جـ ١ ص ٢٧٢ . دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان . بدون تاريخ .

كل الآراء والتوجيهات اللغوية للقراءة ، ثم في النهاية يقوم بالترجيح بين القراءات المختلفة بناء على المعنى أو اللغة ، وفي أحيان كثيرة يرجح القراءة بناء على مذهبه اللغوي والعقدي ، وسوف يظهر ذلك جليا إن شاء الله تعالى في ثنايا البحث .

تاريخه ومذهبه :

سبقت الإشارة إلى اتصال الفارسي بعضد الدولة ، وقربه الشديد منه ، وكان عضد الدولة أحد أركان دولة البويهيين في العصر العباسي ، والذين كان لهم سلطان فارس والعراق، واشتهر عنهم انتماؤهم للشيعة الزيدية ، وميلهم إلى مذهب الاعتزال[(١)] .

ولقد نسب الفارسي إلى الاعتزال من قبل الكثير من المؤرخين ، كالحافظ الذهبي[(٢)] ، والإمام السيوطي[(٣)] ، والخطيب البغدادي[(٤)] ، والإمام الزركشي[(٥)] ، وغيرهم .

فهل كان الفارسي معتزليا بالفعل ، أم معجبا بمذهبهم ، مناصرا لمذهب الدولة التي عاش فيها ؟

---

(١) انظر : د / حسن منيمنة : تاريخ الدولة البويهية . ص ٩٧ . الدار الجامعية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م .

(٢) سير أعلام النبلاء جـ ١٦ ص ٣٨٠ . وانظر له أيضا : العبر في خبر من غبر : جـ ٢ ص ١٤٩ . تحقيق : أبو هاجر مُحَمَّد السعيد بن بسيوني زغلول . دار الكتب العلمية .بيروت – لبنان.

(٣) الإمام السيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . جـ ١ ص ٤٩٦ . تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . لبنان .

(٤) تاريخ بغداد جـ ٧ ص ٢٧٥ .

(٥) الإمام الزركشي : البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٣٤٩ . تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه . ط ١ ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م .

بداية : يتم تحديد الإجابة عن هذا السؤال من النظر في كلام الفارسي نفسه ، بالإضافة لما سيتم تقريره – بمشيئة الله تعالى – في ثنايا هذا البحث .

وبالنظر المبدئي في كتاب الحجة للفارسي موطن هذا البحث ، نلمح أمرا مهما في استخدام الفارسي لمصطلحات لا يستخدمها إلا المعتزلة أنفسهم ، ومن هذه المصطلحات :

١ – أهل التوحيد والعدل .

هذا المصطلح يطلقه المعتزلة على أنفسهم ، ويرون أنه خاص بهم وحدهم ؛ لأنهم أهل العدل والتوحيد . وليس يستحق هذا الوصف والاسم عندهم إلا من اعتقد بأصولهم الخمسة (١)، والتي من جملتها وأساسها أصل التوحيد وأصل العدل ، حيث إن من لم يعتقد بهذين الأصلين فهو عند المعتزلة خارج عن دائرة الإسلام ،

---

(١) يؤمن المعتزلة بأصول خمسة ، وهي التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

ويعنون بالتوحيد : أن تعلم أن الله عز وجل واحد لا ثاني له في الأزل ، وتفرد بذلك .

والعدل يعني : العلم بتنزيه الله عز وجل عن كل قبيح ، وأن أفعاله كلها حسنة .

والوعد والوعيد : العلم بأن كل ما وعد به الله تعالى من الثواب لمن أطاعه ، وتوعده بالعقاب لمن عصاه ، فسيفعله لا محالة ؛ لأنه لايبدل القول لديه .

وأما المنزلة بين المنزلتين : فهي أن تعلم ان من قتل أو زنى أو ارتكب كبيرة فهو فاسق ، ليس بمؤمن ، ولا حكمه حكم المؤمن في التعظيم والمدح ؛ لأنه يلعن ويتبرأ منه ، وليس بكافر ، ولا حكمه حكم الكافر ، فله منزلة بين المنزلتين.

وأخيرا : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :ففيه تفاصيل ، فالأمر بالمعروف على ضربين : أحدهما واجب ، وهو الأمر بالفرائض إذا ضيعها المرء ، والآخر نافلة ، وهو الأمر بالنوافل إذا تركها المرء ، فأما النهي عن المنكر فكله واجب ؛ لأن المنكر كله قبيح . انظر القاضي عبدالجبار : الأصول الخمسة ص ٦٧ – ٧١ . بتصرف . تحقيق : د / فيصل بدير عون . مطبوعات جامعة الكويت ط ١ .١٩٩٨م .

فالإسلام عندهم هو التوحيد والعدل ، والمسلمون هم أهل التوحيد والعدل ، أو اختصارا أهل العدل(١) .

وقد أكثر الفارسي من استخدام هذا المصطلح كاستخدام المعتزلة له تماما ، فمرة يجعل الإسلام هو التوحيد والعدل ، أو يشتمل على التوحيد والعدل ، فيقول : (ألا ترى أن الدين الذي هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل ، وهو هو في المعنى ، وإن شئت جعلته من بدل الاشتمال ؛ لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل)(٢) .

والرسل – عنده – إنما جاؤوا بالتوحيد والعدل الذي يمثل العقائد ، وكذلك بالشرائع ، فيعلل جمع الرسالة في قوله تعالى :﴿ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي ﴾ الأعراف: ١٤٤. بقوله : (فحجة من جمع فقال : ﴿ وَبِكَلَٰمِي ﴾ الأعراف: ١٤٤: أن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل كالتوحيد والعدل ، وما يشرعون من الشرائع ، وما ينسخ منها على ألسنتهم ، فلما اختلفت الرسائل حسن أن يجمع)(٣) .

ومرة أخرى يفسر الفارسي أمر الله تعالى الذي ينبغي الرجوع إليه عندما تشذ فئة من المسلمين عنه بالعدل الذي هو في معنى الإسلام ، وإلى أهل العدل الذين هم أهل

---

(١) انظر : القاضي عبدالجبار : شرح الأصول الخمسة ص ١٢٢ –١٢٧ . تحقيق : الدكتور / عبدالكريم عثمان . مكتبة وهبة . القاهرة . ط ٣ ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م .

(٢) أبو علي الفارسي : الحجة في علل القراءات السبع جـ ٢ ص ٢٦٢ . تحقيق : الشيخ /عادل أحمد عبدالموجود ، الشيخ / علي مُحَمَّد معوض ، الدكتور /أحمد عيسى المعصراوي . دار الكتب العلمية .بيروت – لبنان .ط ١ ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م .

(٣) الحجة جـ ٢ ص ٤٢٨.

الإسلام فيقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ ﴾ الحجرات: ٩ أي ترجع عن بغيها إلى أهل العدل) (١) . فأهل العدل هم الأصل الذي ينبغي أن تعود إليه الفئة الباغية حتى تكون بذلك قد عادت إلى الإسلام الذي هو أمر الله تعالى .

وهذا الذي ذكره الفارسي هو نفسه ما قرره القاضي عبدالجبار في شرحه لأصول المعتزلة الخمسة ، فهو يقرر أن رسائل الرسل تنقسم إلى عقائد وهي التوحيد والعدل، وشرائع، وأن من خالفهم في الأولى خرج عن الإسلام، وفي الثانية فسق(٢) .

٢ – " القديم " دلالة على رب العزة سبحانه وتعالى .

اعتاد المعتزلة في كتبهم استعمال اسم (القديم) للإشارة الى اسم الله سبحانه وتعالى ، وذلك عند حديثهم عن كل ما يتعلق بذات الحق سبحانه وتعالى من صفات وأفعال ، وهذا الاسم هو أخص ما يميز الذات عندهم ؛ لارتباطه بأخص صفة إلهية في نظرهم ، وهي صفة القدم (٣) .

وجريا على عادة المعتزلة قبل الفارسي وبعده ، وبالنظر في كتابه الحجة ، نجد أن الفارسي لم يستخدم غير هذا الاسم إلا فيما ندر ، فعلى سبيل المثال لا الحصر :

---

(١) الحجة جـ ٣ ص ٣٧٣ .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ١٢٥ .

(٣) نفسه ص ١٠٧ –١٠٨ . وانظر : الإيجي : المواقف ص ٤١٥ . مكتبة المتنبي – القاهرة . بدون تاريخ .

يفسر قوله تعالى : ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ ﴾ الفاتحة: ٤ ، بقوله : (تقديره : مالك يوم الدين الأحكام ، وحسن هذا الاختصاص لتفرد القديم سبحانه في ذلك اليوم بالحكم) (١).

ويقول في موضع آخر : وأمّا قوله: ﴿ وَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمۡۚ ﴾ النحل: ٢٧ فإنّ القديم سبحانه لم يثبت بهذا الكلام له شريكا، وإنما أضيف على حسب ما كانوا يقولونه وينسبونه، وكما أضيفت هذه الإضافة، فكذلك أضيف إليهم (٢). وغير ذلك من الأمثلة كثير (٣).

وهذه الأمثلة توضح مدى التأثر الكبير عند الفارسي بمذهب الاعتزال ، وسوف يتضح أكثر أثناء البحث– بمشيئة الله تعالى – مدى هذا التأثر .

وفاته :

عمر الفارسي دهرا ، فقد عاش تسعا وثمانين سنة ، ومات ببغداد في ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاث مئة (٣٧٧ هـ) (٤).

---

(١) الحجة جـ ١ ص ١٢٧ .

(٢) نفسه جـ ٣ ص ٣٦٦ .

(٣) انظر كتاب الحجة : جـ ١ ص ٢٧٦ . ، جـ ٢ ص ٣٢ ، جـ ٢ ص ٤٢٧ ، جـ ٣ ص ١٨٠ ، جـ ٤ ص ٢٢٢ .

(٤) سير أعلام النبلاء جـ ١٦ ص ٣٨٠ .

المبحث الثاني : مسائل الأسماء والصفات

تمهيد

أجمعت المعتزلة على أن صفات الله سبحانه وأسماءه هي أقوال وكلام ، فقول الله تعالى (إنه عالم قادر حي ، أسماء لله وصفات له ، وكذلك أقوال الخلق) (١) .

يقول الإمام الباقلاني واصفا بتفصيل مذهب المعتزلة : (وقد زعمت المعتزلة القدرية وكل من اغتر بشبههم من أهل الأهواء المضلة : أن الصفة ليست بمعنى أكثر من الوصف الذي هو قول القائل وإخبار المخبر عمن أخبر عنه بأنه عالم قادر ، وتفخموا القول بأن الله تعالى كان في أزله بلا صفة ولا اسم من أسمائه وصفاته العليا ، قالوا : لأنه لا يجوز أن يكون في القدم واصفا لنفسه ؛ لاعتقادهم خلق كلامه ، ولا يجوز أن يكون معه في القدم واصف له مخبر عما هو عليه ، فوجب أنه لا صفة لله سبحانه قبل أن يخلق خلقه ، وأن الخلق هم الذين يجعلون لله الأسماء والصفات ؛ لأنهم هم الخالقون لأقوالهم التي هي صفات الله سبحانه وأسماؤه ؛ ولأنهم أيضا يزعمون أن الاسم هو التسمية ، وهو قول المسمى لله تعالى ، وأن الله سبحانه كان قبل خلق كل من كلمه وأمره ونهاه بلا اسم ولا صفة ، فلما أوجد العباد خلقوا له الأسماء والصفات تعالى عن ذلك) (٢) .

رأي الفارسي

يذهب الفارسي إلى مثل هذا القول السابق للمعتزلة ، ويوجه عليه العديد من القراءات ، ويفسر غيرها تماشيا مع هذا القول ، فيوضح أن أسماء الله تعالى هي

---

(١) الإمام الأشعري : مقالات الإسلاميين جـ ١ ص ٢٧٣ . تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . المكتبة العصرية . بيروت – لبنان . ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م .

(٢) القاضي الباقلاني : تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص ٢٤٨ . تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر . مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت . ط ١ : ١٩٨٧م .

صفات له ، وأن الاسم والصفة شيء واحد ، وأن كل اسم يعود إلى صفة ، حتى ماكان منها علما على الذات ، وهو لفظ الجلالة (الله) .

فبعد أن ذكر اختلاف القراء في حركة الإعراب في اسم الله في قوله تعالى ﴿ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ ﴾ إبراهيم: ١ – ٢. يقول : (من جرّ جعله بدلا من الحميد ، ولم يكن صفة ؛ لأنّ الاسم ، وإن كان في الأصل مصدرا صفة، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين وكذلك كان هذا الاسم في الأصل (الإله) ومعناه: ذو العبادة، أي: العبادة تجب له. قال أبو زيد: تألّه الرجل: إذا نسك، وأنشد لرؤبة : سبّحن واسترجعن من تألّهي فهذا في أنه في الأصل مصدر قد وصف به مثل السلام والعدل، إلّا أنّ هذا الاسم غلب حتّى صار في الغلبة لكثرة استعمال هذا الاسم كالعلم) (١).

فلفظ الجلالة أصل مصدره صفة ، لكنه صار علما لكثرة استعماله ، مثله مثل بقية الأسماء الإلهية .

وقد صرح الفارسي بأن الأسماء مصدرها صفات ، وأنها تقال على الله سبحانه وتعالى، من العباد ، ومن أمثلة ذلك قوله : (فأما قولنا في صفة القديم سبحانه " المؤمن المهيمن ") (٢) . وقوله (وقولنا في صفة الله تعالى " القدوس ") (٣). ثم يعدد الفارسي اختلاف القراء في حركة الإعراب في قوله تعالى ﴿ هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ ﴾ الكهف: ٤٤)حيث ذهب إلى أن من قرأ (فكسر القاف فإنه جعله من

(١) الحجة جـ ٣ ص ٣٣٨ .

(٢) نفسه جـ ١ ص ١٧٦ .

(٣) نفسه جـ ١ ص ٥٣١ .

وصف الله سبحانه، ووصفه بالحق وهو مصدر كما وصفه بالعدل وبالسلام، والمعنى: أنه ذو الحق وذو السلام، وكذلك الإله معناه: ذو العبادة) (١) .

والصفات تعود لنفسه أو لذاته ، فهو سبحانه – على حد قول الفارسي – عالم بنفسه ، فلا يجوز أن يوصف بشيء ، أو يشتق له اسم يتعارض مع هذا الوصف ، كالداري ، فالله تعالى لا يجوز أن يسمى أو يقال في صفته " الداري " ؛ لأن (هذا المعنى لايجوز على العالم بنفسه) (٢) .

البيان والتحليل

مذهب أهل السنة على أن لله تعالى : (صفات أزلية زائدة على الذات ، فهو عالم له علم ، وقادر له قدرة ، وحي له حياة ، وكذا في السميع والبصير والمتكلم ، وغير ذلك مع اختلاف في البعض ، وفي كونها غير الذات بعد الاتفاق على أنها ليست عين الذات ، وكذا في الصفات بعضها مع بعض ، وهذا لفرط تحرزهم عن القول بتعدد القدماء ؛ حتى منع بعضهم أن يقال صفاته قديمة وإن كانت أزلية ، بل يقال : هو قديم بصفاته ، وآثروا أن يقال : هي قائمة بذاته أو موجودة بذاته ، ولا يقال هي فيه أو معه أو مجاورة له أو حالة فيه ؛ لإيهام التغاير ، وأطبقوا على أنها لا توصف بكونها أعراضا) (٣) .

---

(١) نفسه جـ ٣ ص ٤٤٦ .

(٢) نفسه جـ ١ ص ٣٠٠ .

(٣) السعد التفتازاني : شرح المقاصد جـ ٤ ص ٧٠ . تحقيق : الدكتور / عبدالرحمن عميرة . عالم الكتب . ط ٣ .١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

وقد أطنب الإمام الباقلاني في الرد على ما ذكره الفارسي متابعا فيه للمعتزلة ، مستدلا على بطلان ما ذهبوا إليه بأدلة العقل ، وأدلة اللغة التي يراها لا توافق الفارسي على ما ذهب إليه ، ومن أدلته التي ذكرها :

الدليل الأول : أن أهل اللغة قد قالوا إن الصفة التي هي النعت على ضروب ، فمنها خلقة لازمة كقولك أسود وأبيض وطويل وقصير وعاقل وظريف وما جرى مجرى ذلك ، ومنها حرفة وصناعة كقولك كاتب وبان وحداد وبزاز وما جرى مجرى ذلك ، ومنها صفة بالدين كقولك مؤمن وكافر ونحو ذلك ، ومنها صفة هي نسب كقولك عربي وعجمي وقرشي وهاشمي وما جرى مجرى ذلك ، ولا خلاف بينهم في أن النعوت هي الصفات التابعة للأسماء .

وإذا كان ذلك كذلك وكانوا قد وقفونا على أن الصفة تكون دينا وتكون نسبا وتكون خلقة لازمة وتكون حرفة وصناعة وجب أن تكون الصفات عندهم هي هذه المعاني والأفعال التي اشتقت هذه الأسماء منها ؛ لأن قولنا في زيد إنه أسود وأبيض ليس بخلقة له لا لازمة ولا غير لازمة ، وكذلك قولنا بزاز ونجار ليس بحرفة ولا صناعة ، وكذلك قولنا قرشي وهاشمي ليس بنسب للموصوف .

وأهل اللغة قد وقفونا على أن النعوت والصفات هي الخلق والحرف والأديان والأنساب ، فوجب أن يكون القول ليس بصفة لمن هو وصف له وإنما سمي صفة مجازا وعلى معنى أنه وصف له وإخبار عن الصفة التي اشتق الاسم منها ويسمى بذلك أيضا حقيقة على معنى أنه صفة للمتكلم المنبر به ، فأما أن يكون صفة للظريف والأسود والطويل والقصير يكون بها الظريف ظريفا والطويل طويلا فمحال على ما بينا من قبل (١).

(١) تمهيد الأوائل ص ٢٥٠ .

الدليل الثاني : ومما يدل على ذلك أيضا إجماع الأمة قاطبة على أن العدل والإحسان من صفات الله تعالى وأن من قال إن العدل والإحسان ليسا من صفات الله فقد فارق ما عليه المسلمون ، وهذا الإجماع أيضا يبطل قولهم إن الصفة ليست بمعنى أكثر من الوصف لأن العدل والإحسان الذي يفعله الله تعالى ليس بقول ولا وصف لواصف .

وقد أجمعت الأمة على أن لله تعالى أسماء وصفات قبل أن يخلق خلقه ، ولو كانت أسماء الله وصفاته هي أقوال عباده وتسميتهم وأوصافهم له لكان الله تعالى قبل خلقه لعباده وخلق كلامهم غير مسمى ولا موصوف ولا ذي اسم ، وفي منع الأمة لذلك دليل على أن الوصف والتسمية غير الاسم والصفة التي يكون الموصوف المسمى بها مسمى موصوفا (١). وهذا الدليل من أقوى الأدلة على بطلان مذهب المعتزلة في هذه المسألة .

الدليل الثالث : ومما يدل على ذلك أيضا من جهة المعنى أنه لو كانت الصفة في الحقيقة ليست بمعنى أكثر من وصف الواصف وقوله إن زيدا عالم قادر حي لوجب أن يكون لزيد في الحقيقة في حالة واحدة صفتان متضادتان ، ولوجب أن يكون حيا ميتا وقادرا عاجزا وعالما جاهلا إذا قال بعض الواصفين له إنه حي وقال آخر إنه ميت وقال قائل إنه قادر عالم وقال آخر إنه عاجز جاهل ، فيجب أن لا يكون العلم من صفته أولى من الجهل لأنه قد وجدت له الصفتان فيجب أن يكون زيد عالما جاهلا وحيا ميتا لوجود صفتيه اللتين هما القول ، فلما لم يجز ذلك وكان العالم في الحقيقة هو من وجد به العلم ولوجوده به صار عالما بطل أن تكون الصفة هي

(١) نفسه ص ٢٥١ بتصرف يسير .

القول وثبت أنها ما يوجد بذات الموصوف كما أن الحركة واللون هما ما وجدا بذات المتحرك والمتلون دون القول إنه متحرك متلون (١).

الدليل الرابع : ثم يقال لهم ما أنكرتم من أن لا يجب ما قلتموه من وجه آخر وهو أنه قد صح وثبت من قولنا وقولكم أنه ليس الواجب أن يشتق لله تعالى من كل ما خلقه في غيره اسما ؛ لأن ذلك يوجب أن يشتق له من فعل الإرادة في غيره مريدا ومن فعل الأذى بدم الحيض وفساد الزرع مؤذيا ومفسدا ومن فعل الهوس والجنون والطيش مهوسا ومجننا ومطيشا وليس ذلك بقول لأحد ، ولا يجب أن لا يشتق له من جميع أفعاله اسم ؛ لأن ذلك يوجب أن لا يشتق له من العدل عادل ومن الإحسان والتفضل محسنا متفضلا وذلك خلاف الإجماع ، فوجب أن يشتق له من بعض ما خلق ولا يشتق له من بعض ، فلا يجب إذا لم يشتق له من فعل العلم والسواد في غيره واصف أن لا يكون العلم صفة كما لا يجب إذا لم يشتق له من فعل الإرادة والأذى وفساد الزرع مريد ومؤذ ومفسد أن لا يكون ما خلقه في غيره إرادة وأذى وفسادا ، ولا جواب عن ذلك (٢).

وأما قوله : إن الله تعالى عالم بنفسه ، فقد دلل الإمام الأشعري على عدم صحته ، مستشهدا بقول الله تعالى : (﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ ﴾ النساء: ١٦٦) ، وقوله تعالى : (﴿ وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ ﴾ فاطر: ١١) ، ثم يقول : (ومما يدل على أن الله تعالى عالم بعلم أنه لا يخلو أن يكون الله تعالى عالما بنفسه ، أو بعلم يستحيل أن يكون هو نفسه ، فإن كان عالما بنفسه كانت نفسه علما ؛ لأن قائلا لو قال : إن الله تعالى عالم بمعنى هو غيره لوجب أن يكون

(١) نفسه ص ٢٥٢ .

(٢) نفسه ص٢٥٤– ٢٥٥ .

ذلك المعنى علما ، ويستحيل أن يكون العلم عالما ، أو العالم علما ، أو يكون الله تعالى بمعنى الصفات .

ألا ترى أن الطريق الذي يعلم به أن العلم علم أن العالم به علم ؛ لأن قدرة الإنسان التي لا يعلم بها لا يجوز أن تكون علما ، فلما استحال أن يكون الباري تعالى علما استحال أن يكون عالما بنفسه ، فإذا استحال ذلك صح أنه عالم بعلم يستحيل أن يكون هو نفسه) (١) .

وبمثله يقول إمام الحرمين الجويني : (دليلنا في المسألة أن نقول : قد تقرر في العقول أن ما يعلم به المعلوم علم ، فلو علم الباري تعالى المعلوم بنفسه لكان نفسه علما ؛ إذ كل متعلق بمعلوم تعلق إحاطة به علم . وقد تحكمت المعتزلة في صفات الباري تعالى ، فزعمت أنه عالم حي قادر بنفسه مريد بإرادة حادثة

فلو عكس عاكس ما قالوه ، وزعموا أنه عالم بعلم حادث ، مريد بنفسه لم يجدوا بين ما اعتقدوه ، وبين ما ألزموه فصلا) (٢) .

وبذلك ظهر بطلان ما ذهب إليه المعتزلة والفارسي من خلال النقل والعقل وكذلك اللغة .

---

(١) الإمام الأشعري : اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ص ٢٩-٣٠ . تحقيق : الدكتور / حمودة غرابة . مطبعة مصر . ١٩٥٥ م .

(٢) إمام الحرمين الجويني : لمع الأدلة ص ٩٩- ١٠٠ .تحقيق الدكتورة / فوقية حسين محمود . عالكتب . بيروت –لبنان . ط ٢ ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

النصوص الموهمة للتشبيه

يعتقد المعتزلة في أصلهم الأول المتعلق بالتوحيد تنزيه الله سبحانه وتعالى عن كل ما في المخلوقين ، فلا تشبيه ولا تجسيم ، بل تنزيه مطلق لله سبحانه وتعالى عن كل نقص وعن كل شبه ؛ ولأجل هذا فقد نزهوا الله تعالى عن اتصافه بما يشبه المخلوقين على أي معنى من المعاني .

فأولو جميع النصوص الموهمة للتشبيه ، منكرون لكل معنى لها يتعلق بالله تعالى على أي وجه من الوجوه ، وقد جاءت تأويلاتهم بعيدة عن المعاني في كثير من النصوص ، وأنكروا البعض الآخر خاصة فيما يتعلق بأمر السنة النبوية (١).

رأي الفارسي

وقد سار الفارسي على نفس النهج فقام بتأويل النصوص الموهمة للتشبيه منكرا لبعض القراءات حتى يتسنى له تأويل النص بما يتوافق ومذهبه ، ومن الأمثلة على ذلك :

١- قوله تعالى : ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾ البقرة: ٩

ينفي الفارسي وقوع الخداع من الله تعالى أو له على أي معنى من معانيه اللغوية ، فيرجح معنى قراءة ﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾ على حذف الألف بمعنى يخدعون ، قائلا : (قال أبو عبيدة: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ يخدعون، وأنشد أبو زيد:

وخادعت المنيّة عنك سرّا ... فلا جزع الأوان ولا رواعا(٢)

---

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ٢٢٦،

(٢) البيت لمنقذ بن عرفطة : انظر : المرتضى الزبيدي : تاج العروس جـ ٢ ص ٢٠ . حقق هذا الجزء : علي هلالي . وزارة الإعلام – الكويت . ٢٠٠٤ م .

وقال أبو عبيدة أيضا: يخادعون الله والذين آمنوا فيما يظهرون: مما يستخفون خلافه.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾ إنما تقع الخديعة بهم والهلكة ، والعرب تقول: خادعت فلانا إذا كنت تخادعه، وخدعته إذا ظفرت به.

قال بعض المتأولين أظنّه الحسن قال: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ وإن خادعوا نبيه لأن الله تعالى بعث نبيّه بدينه، فمن أطاعه فقد أطاع الله (تعالى) كما قال: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ ﴾ النساء: ٨٠ ، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ الفتح: ١٠ ، فعلى هذا من خادعه فقد خادع الله ، فقد ذهب هذا المتأوّل إلى أن معنى يخادعون الله: يخادعون نبيّه صلّى الله عليه وسلّم وفي تأويله تقوية لقول أبي عبيدة: يخادعون: يخدعون، ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿ وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ ﴾ الأنفال: ٦٢] فجاء المثال على يفعل.

ومثل قوله: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ في إرادة مضاف محذوف على قول من ذكرناه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ الأحزاب: ٥٧ التقدير يؤذون أولياء الله ؛ لأنّ الأذى لا يصل إلى الله (سبحانه) ، كما أن الخداع لا يجوز عليه، فهي مثل قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ ﴾ الأحزاب: ٥٨ ، وفيما أنشده أبو زيد دلالة على صحة تفسير أبي عبيدة أنّ يخادعون: يخدعون، ألا ترى أنّ المنية لا يكون منها خداع كما لا يكون من الله– سبحانه– ولا من رسوله) [(١)] ، ويؤكد الفارسي ترجيحه لهذا التأويل ، وتعليله لهذه القراءة

(١) الحجة جـ ١ ص ٣٣٩–٣٤٠ .

باستشهاده بمعناها بعد ذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ ﴾ البقرة: ١٠) قال السدي : أي زادهم عداوة الله مرضا ، وهذا في حذف المضاف كقول من قال في يخادعون الله : إن المعنى : يخادعون رسول الله)[1].

البيان والتحليل

هذا التأويل الذي ذكره الفارسي ، ودافع عنه فيه تكلف واضح ، لا يدل عليه السياق ، فإذا كان المنافقون يخادعون رسول الله (ﷺ) بناء على حذف مضاف – كما ذكر – سواء في آية البقرة أو في آية النساء ، فكيف عود الضمير في قوله تعالى في سورة النساء (وهو خادعهم) ؟.المفسرون جميعا على عوده لاسم الله سبحانه وتعالى ؛ لأنه سبحانه وتعالى وحده الذي بأمره الثواب والعقاب في الآخرة ، ولو كان التقدير الذي ذكره هو وحده الصحيح لكان عود الضمير في آية النساء على تقدير المضاف أيضا [2].

وكان الأولى بالفارسي أن يذكر جميع التأويلات التي تحتملها الآية ، خاصة أن منها ما ينزه الله تعالى عن وصول الخداع إليه أو منه ، دون أن يؤكد على رأي الزجاج والحسن بحذف المضاف ، ومن تلك المعاني :

قال ابن كثير : (وقوله تعالى: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ أي: بإظهارهم ما أظهروه من الإيمان مع إسرارهم الكفر، يعتقدون بجهلهم أنهم يخدعون الله بذلك، وأن ذلك نافعهم عنده، وأنه يروج عليه كما يروج على بعض المؤمنين، كما قال

---

(١) نفسه جـ ١ ص ٣٤٥ .

(٢) انظر : الفخر الرازي : مفاتيح الغيب جـ ١ ص ٧٠ . دار الفكر . ط ١ ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .

تعالى: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ المجادلة: ١٨ ولهذا قابلهم على اعتقادهم ذلك بقوله: ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ يقول: وما يَغُرُّون بصنيعهم هذا ولا يخدعون إلا أنفسهم، وما يشعرون بذلك من أنفسهم، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾ النساء: ١٤٢ ، ومن القراء من قرأ: "وَمَا يُخَادِعُونَ إِلا أَنفُسَهُمْ"، وكلا القراءتين ترجع إلى معنى واحد) (١).

وأختم بما ذكره ابن حيان في تفسيره قائلا : (والله تعالى هو العالم الذي لا يخفى عليه شيء . فمخادعة المنافقين الله هو من حيث الصورة لا من حيث المعنى من جهة تظاهرهم بالإيمان وهم مبطنون للكفر ، قاله جماعة ، أو من حيث عدم عرفانهم بالله وصفاته فظنوا أنه ممن يصح خداعه . فالتقدير الأول مجاز والثاني حقيقة ، أو يكون على حذف مضاف ، أي يخادعون رسول الله ﷺ والذين آمنوا ، فتارة يكون المحذوف مراداً وتارة لا يكون مراداً ، بل مخادعتهم رسول الله ﷺ بمنزلة مخادعة الله ، فجاء : ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ ، وهذا الوجه قاله الحسن والزجاج.

وإذا صح نسبة مخادعتهم إلى الله تعالى بالأوجه التي ذكرناها ، كما ذكرناها ، فلا ضرورة تدعو إلى أن نذهب إلى أن الاسم مقحم) (٢).

---

(١) انظر : ابن كثير : تفسير القرآن العظيم جـ ١ ص ١٧٧ . تحقيق : سامي بن محمد السلامة . دار طيبة للنشر والتوزيع . ط ١ ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

(٢) انظر : ابن حيان الأندلسي : البحر المحيط جـ ١ ص ١٨٤ – ١٨٥ . تحقيق : الشيخ : عادل عبدالموجود ، الشيخ / علي معوض . دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان . ط ١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

النص الثاني : قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ الصافات: ١٢ .

تحتوي الآية على قراءتين في قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ الأولى : بالفتح على الخطاب ، والثانية : بالضم على المتكلم .

وعلى الأولى يعود الضمير إلى سيدنا مُحَمَّد (ﷺ) ، وعلى القراءة الثانية فإنه سبحانه وتعالى أسند العجب لنفسه .

وقد رجح الفارسي إنكار القراءة الثانية ، على معنى نفي العجب عن الله تعالى مطلقا على أي معنى من معانيه جريا على عادة المعتزلة في مثل هذه النصوص ، فيقول : (اختلفوا في قوله عزّ وجلّ:﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ في ضمّ التاء وفتحها، فقرأ حمزة والكسائي بل عجبتُ ، بضم التاء ، وقرأ الباقون ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ بنصب التاء ، قال أبو علي: من فتح فالمعنى: بل عجبت من إنكارهم البعث وهم يسخرون، أو عجبت من نزول الوحي عليك وهم يسخرون.

والضّمّ فيما زعموا قراءة عليّ، وعبد الله، وابن عباس، وروي عن شريح إنكاره له، وأنّه قال: إنّ الله لا يعجب، وقد احتجّ بعضهم للضّمّ بقوله: ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ الرعد: ٥وليس في هذا دلالة على أنّ الله سبحانه أضاف العجب إلى نفسه، ولكن المعنى: وإن تعجب فعجب قولهم عندكم.

والمعنى في الضّمّ أنّ إنكار البعث والنّشر مع ثبات القدرة على الابتداء والإنشاء، ويبيّن ذلك عند من استدل: عجب عندكم، ومما يقولون فيه هذا النحو من الكلام إذا ورد عليكم مثله ، كما أنّ قوله: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ مريم: ٣٨ ، معناه: أنّ هؤلاء ممّن تقولون أنتم فيه هذا النحو، وكذلك قوله: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى

ٱلنَّارِ ﴾ البقرة: ١٧٥ عند من لم يجعل اللّفظ على الاستفهام، وعلى هذا النحو قوله: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ المطففين: ١ و ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ المرسلات: ١٥ وقوله: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ طه: ٤٤ ، ولا يجوز أن يكون الوصف بالعجب في وصف القديم سبحانه، كما يكون في وصف الإنسان ، لأنّ العجب فينا إنّما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهد مثله ، ولم نعرف سببه ، وهذا منتف عن القديم سبحانه)[1].

البيان والتحليل

نلمح من خلال قول الفارسي السابق ، ترجيحه لإنكار قراءة متواترة بحجة نفي العجب عن الله تعالى ، وهذا يرجع إلى مذهبه الذي يقضي بتأويل النصوص أو إنكارها مطلقا ؛ وذلك لأن الفارسي لا يعترف بما ورد في السنة من أحاديث تثبت العجب جريا على عادة المعتزلة ، ولو أوله على نحو من العربية لكان أحسن .

يقول الإمام الرازي : (قالوا : التعجب هو استعظام الشيء مع الجهل بسبب عظمه، ثم يجوز استعمال لفظ التعجب عند مجرد الاستعظام من غير خفاء السبب أو من غير أن يكون للعظم سبب حصول ، قال الفراء قال سفيان : قرأت عند شريح : (بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ) فقال : إن الله لا يعجب من شيء إنما يعجب من لا يعلم فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال : إن شريحاً شاعر يعجبه علمه ، وعبد الله أعلم بذلك منه قرأها : (بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخُرُونَ) ومعناه أنه صدر من الله تعالى فعل لو صدر مثله عن الخلق لدل على حصول التعجب في قلوبهم ، وبهذا التأويل يضاف المكر والاستهزاء إلى الله تعالى) [2].

---

(١) الحجة جـ ٤ ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

(٢) مفاتيح الغيب جـ ٢١ ص ٢٢١ .

ويقول الطاهر بن عاشور : (قرأ حمزة والكسائي وخلف (بَلْ عَجِبْتُ) بضم التاء للمتكلم فيجوز أن يكون المراد : أن الله أسند العجب إلى نفسه . ويعرف أنه ليس المراد حقيقة العجب المستلزمة الروعة والمفاجأة بأمر غير مترقب بل المراد التعجيب أو الكناية عن لازمه ، وهو استعظام الأمر المتعجب منه . وليس لهذا الاستعمال نظير في القرآن ولكنه تكرر في كلام النبوءة منه قوله ﷺ : "إن الله ليعجب من رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد" رواه النسائي بهذا اللفظ [(١)].يعني ثم يسلم القاتل الذي كان كافرا ، فيقاتل فيستشهد في سبيل الله.

وقوله في حديث الأنصاري : وزوجه إذ أضافا رجلا فأطعماه عشاءهما وتركا صبيانهما :"عجب الله من فعالكما"[(٢)].

﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ الحشر: ٩. وقوله: "عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل" [(٣)]. وإنما عدل عن الصريح وهو الاستعظام ؛ لأن الكناية أبلغ من التصريح ، والصارف عن معنى اللفظ الصريح في قوله: (عَجِبْتُ) ما هو معلوم من مخالفته تعالى للحوادث.

---

(١) انظر : سنن النسائي :باب اجتماع القاتل والمقتول في سبيل الله في الجنة جـ ٦ ص ٣٨ . تحقيق : الشيخ / عبدالفتاح أبو غدة . مكتبة المطبوعات الإسلامية . حلب –سوريا . ط ٢ ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

(٢) أخرجه البخاري . كتاب فضائل الصحابة . باب قول الله تعالى : (ويؤثرون على أنفسهم) . جـ ٣ ص ١٣٨٢ . تحقيق د/ مصطفى ديب البغا . دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت . لبنان . ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

(٣) أخرجه البخاري . كتاب الجهاد والسير . باب الأسرى في السلاسل جـ ٣ ص ١٠٩٦ .

ويجوز أن يكون أطلق (عَجِبْتُ) على معنى المجازاة على عجبهم لأن قوله: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ﴾ الصافات: ١١ دل على أنهم عجبوا من إعادة الخلق فتوعدهم الله بعقاب على عجبهم. وأطلق على ذلك العقاب فعل (عَجِبْتُ) كما أطلق على عقاب مكرهم المكر في قوله: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾ آل عمران: ٥٤) . (١)

ففعل العجب إذا ثابت بالقرآن والسنة ، وتأويله أولى من إنكاره ، خاصة وأن القول بالإنكار يستتبع أمورا عظيمة تتعلق بأمر الدين ، فليس كل نص لم يوافق المذهب ينكره صاحبه ، وقد أجاد أهل السنة من الأشاعرة التعامل مع مثل هذه النصوص ، سواء بالتأويل أو بالتفويض ، يقول الإمام الرازي بعد ذكره اختلاف القراء في هذه الآية : (ذكرنا أن القانون في هذا الباب أن هذه الألفاظ محمولة على نهايات الأعراض لا على بدايات الأعراض. وكذلك ههنا من تعجب من شيء فإنه يستعظمه فالتعجب في حق الله تعالى محمول على أنه تعالى يستعظم تلك الحالة إن كانت قبيحة فيترتب العقاب العظيم عليه ، وإن كانت حسنة فيترتب الثواب العظيم عليه ، فهذا تمام الكلام في هذه المناظرة ، والأقرب أن يقال : القراءة بالضم إن ثبتت بالتواتر وجب المصير إليها ويكون التأويل ما ذكرناه ، وإن لم تثبت هذه القراءة بالتواتر كانت القراءة بفتح التاء أولى والله أعلم) (٢).

(١) الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير جـ ٢٣ ص ٩٦ . الدار التونسية للنشر . ١٩٨٤م .

(٢) مفاتيح الغيب جـ ٢٦ ص ١٢٧ .

المبحث الرابع : أفعال العباد

تمهيد

ينتمي هذا المبحث إلى أصل العدل عند المعتزلة ، والذي يتفرع عنه تنزيه الله تعالى عن الظلم والقبح وسائر الشرور ، وبالتالي فإن ما يحدث في العالم من شرور وقبائح ، فهو من صنع الإنسان نفسه ، وليس لله تعالى دخل فيه .

ويتفرع عنه عندهم أيضا أن الله تعالى عدل يحاسب كل إنسان بحسب فعله ، وبالتالي فإن العباد مسؤولون عن أفعالهم ، لا تتدخل فيها الإرادة الإلهية إلا بإقدار العباد على أفعالهم ، بخلق قوة الأفعال فيهم (١).

وعلى الرغم من صحة المبدأ الذي استند عليه المعتزلة في تحقيق هذا الأصل إلا إنهم قد أساؤوا الأدب مع الله تعالى ، وأخطئوا خطأ جسيما حين قرروا أن الله تعالى لا دخل له في أفعال العباد مطلقا بأي حال من الأحوال ، وأن العباد هم المحدثون لأفعالهم ، المتحكمون فيها بالزيادة والنقصان ، وحتى بالهداية والضلال ، فالضلال منهم لأنفسهم ، والهداية كذلك .

أما أهل السنة فيؤمنون بأن الله تعالى خالق لكل شيء ، ومن هذه الأشياء أفعال العباد ، فهو سبحانه وتعالى خلق العباد وأعمالهم لقوله تعالى : (﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ١٠١ ﴾ الأنعام: ١٠١) ، وقوله تعالى : (﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ١٠٢ ﴾ الأنعام: ١٠٢) والعباد يطلبون من الله تعالى أن يوفقهم لصالح الأعمال ، وأن يجعلهم له عابدين على النحو الذي يرضيه ، قال تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ٣٢٣ ، ٣٣٢ – ٣٤٠ .

لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ ﴾ البقرة: ١٢٨) ، وقال سبحانه : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴿٤٠﴾ ﴾ إبراهيم: ٤٠) ، ﴿ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾ ﴾ مريم: ٦) ، وغير ذلك من الأدلة كثير (١).

وأنه ليس للعباد في أفعالهم إلا الكسب استنادا لقوله تعالى : (﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ ﴾ البقرة: ٢٨٦) ، وقد تنوعت عباراتهم في بيان معنى الكسب ، وفي توضيح صدور الفعل عن العباد ، يقول الحافظ ابن فورك مبينا مذهب الإمام الأشعري في هذه المسألة : (فأما إبانة مذهب الأشعري في معنى العمل والفعل ، ومن يصح أن يوصف بذلك فإنه كان يذهب إلى أن الفاعل على الحقيقة هو الله عز وجل) (٢) . وكان يقول : (إن كسب العبد فعل الله تعالى ، ومفعوله وخلقه ومخلوقه ، وإحداثه ومحدثه ، وكسب العبد ومكتسبه ، وإن ذلك وصفاته يرجعان إلى عين واحدة يوصف بأحدها القديم ،

(١) انظر : شرح المقاصد جـ ٤ ص ٢٣٨ – ٢٤٧ .

(٢) الحافظ ابن فورك : مقالات الأشعري ص ٩٣ .

والآخر المحدث ، فما للمحدث من ذلك لا يصلح للقديم ، وما للقديم لا يصلح للمحدث) (١) .

(وكان يذهب إلى أن معنى الكسب : ما وقع بقدرة محدثة ، وإن عين الكسب وقع على الحقيقة بقدرة محدثة ، ووقع على الحقيقة بقدرة قديمة ، فيختلف معنى الوقوع ، فيكون وقوعه من الله عز وجل بقدرته القديمة إحداثا ، ووقوعه من المحدث بقدرته المحدثة اكتسابا ، وكان الأشعري لا يمتنع من إطلاق القول بمقدور واحد بين قادرين ، أحدهما : خالقه ، والآخر مكتسبه ، وكان يمنع إطلاق القول بفعل بين فاعلين حقيقة) (٢).

وهذا الذي قرره الإمام الأشعري ومن بعده جمهور أهل السنة ينبئ عن تأدب عظيم مع الحق سبحانه وتعالى ، فهو سبحانه وتعالى الخالق وحده ، لا خالق معه ولا مبدع سواه ، وأن العباد مكتسبون لأعمالهم ، والله تعالى يوفقهم او يخذلهم ، يقول الإمام اللقاني :

فخالق لعبده وما عمل *** موفق لمن أراد أن يصل

وخاذل لمن أراد بعده *** ومنجز لمن أراد وعده

ثم يقول :

وعندنا للعبد كسب كلفا *** ولم يكن مؤثرا فلتعرفا

يقول الإمام الباقلاني : (إن قال قائل لم قلتم إن الباري عز و جل خالق لجميع أفعال العباد ، قيل له : الدليل على ذلك من جهة العقول : أنه تعالى قادر على جميع الأجناس التي يكتسبها العباد ، فإذا ثبت من قولنا جميعا أنه قادر على فعل

---

(١) نفسه .

(٢) نفسه . وانظر : الإمام الصابوني : الكفاية من البداية ص ١١٤ .

مثل ما يكتسبه العباد على الوجه الذي يوجد عليه كسبهم وجب أنه قادر على نفس كسبهم ؛ لأنه لو لم يقدر عليه مع قدرته على مثله لوجب عجزه عنه واستحالة قدرته على مثله ، فثبت بذلك أن أفعال الخلق مقدورة له فإذا وجدت كانت أفعالا له ؛ لأن القادر على الفعل إنما يكون فاعلا له إذا حصل مقدوره موجودا وليس يحصل المقدور مفعولا إلا لخروجه إلى الوجود فقط ، فدل ما قلناه على خلق الأفعال) (١) .

وثمت أدلة عقلية كثيرة استدل بها أهل السنة على صحة مذهبهم في خلق الأفعال ، ومن هذه الأدلة :

أولا : أن العبد لو كان موجدا لأفعاله لكان عالما بتفاصيلها واللازم باطل، أما الملازمة فلأن الإتيان بالأزيد والأنقص والمخالف ممكن ، فلا بد لرجحان ذلك النوع وذلك المقدار من مخصص هو القصد إليه ، ولا يتصور ذلك إلا بعد العلم به ، ولظهور هذه الملازمة يستنكر الخلق بدون العلم كقوله تعالى ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ الملك: ١٤، ويستدل بفاعلية العالم على عالمية الفاعل ، وأما بطلان اللازم فلوجوه : منها أن النائم تصدر عنه أفعال اختيارية لا شعور له بتفاصيل كمياتها وكيفياتها ، ومنها أن الماشي إنسانا كان أو غيره يقطع مسافة معينة في زمان معين من غير شعور له بتفاصيل (٢).

ثانيا : يقول الإمام الرازي : الخصوم وافقونا على أن العبد لا يقدر على إيجاد أفعاله بعد عدمها . فنقول : لو كان قادرا على الإيجاد لكان قادرا على الإعادة ؛ لأن الحاصل عند الإعادة عين ما كان حاصلا عند الابتداء ، وماهية الشيء لاتختلف

(١) تمهيد الأوائل ص ٣٤٢ .

(٢) انظر : شرح المقاصد جـ ٤ ص ٢٢٨.

باختلاف الأوقات ، فلو كانت قدرة العبد صالحة لتكوين ذلك الشيء وقت الابتداء ، لكانت صالحة لتكوينه وقت الإعادة ، لكنا توافقنا على أن قدرة العبد غير صالحة للإعادة ، فوجب ألا تكون صالحة للابتداء (١). وغير ذلك من الأدلة كثير (٢).

أما المعتزلة فقد زادوا الأمر سوءا حين قرروا أن أفعال العباد ليست داخلة في خلق الله تعالى ، وبالتالي فإن العباد هم الخالقون لها (٣)، فقالوا بذلك مقالة شنيعة ، إذ جعلوا مع الله خالقين آخرين يتعددون بتعدد العباد جميعا .

رأي الفارسي

مال الفارسي إلى رأي المعتزلة في مسألة أفعال العباد ، واستدل عليه ، فبداية قرر أن هناك أشياء خارجة عن الخلق الإلهي ، وذلك عند حديثه عن قول الله تعالى : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴾ [السجدة/ ٧]، فعدد القراءات الواردة في الفعل (خلقه) ، وهي لابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بسكون اللام ، وقرأ الباقون بتحريك اللام وفتحها ، ثم بين أن الضمير فيه يعود إلى اسم الله سبحانه وتعالى ؛ وذلك لأن قوله تعالى : (﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ يدلّ على خلق كلّ شيء. فإن قلت: كيف يدلّ قوله: أحسن كلّ شيء على خلق كلّ شيء، وقد تجد أشياء حسنة ممّا لم يخلقها؟ قيل: هذا كما قال:

---

(١) الإمام الفخر الرازي : القضاء والقدر ص ٩٠ . تحقيق : مُحَمَّد المعتصم بالله البغدادي . دار الكتاب العربي . بيروت – لبنان . ط ٢ . ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤م .

(٢) انظر : شرح المقاصد جـ ٤ ص ٢٢٧-٢٣٧ .

(٣) انظر : الشريف المرتضي : إنقاذ البشر من الجبر والقدر ص ٣٠١ -٣٠٤ . ضمن رسائل العدل والتوحيد . تحقيق : الدكتور / مُحَمَّد عمارة . دار الشروق . القاهرة .

﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الأنعام/ ١٠٢] فأطلق اللّفظ عامّا، فكما جاء هذا على لفظ العموم، كذلك يدلّ قوله: أحسن كل شيء على: خلق كلّ شيء، وانتصب (خلقه) عمّا في هذا اللّفظ من الدّلالة على خلق)[١] ، (ويجوز في قوله: ﴿ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ أن يجعل (خلقه) بدلا من كلّ، فيصير التقدير: الذي أحسن خلق كلّ شيء)[٢] .

ويدل النص السابق على أن الفارسي يرجح قراءة (خلقه) بالفتح على معنى أن الله سبحانه وتعالى قد أحسن الأشياء التي خلقها ، وأن هناك أشياء أخرى حسنة لم يخلقها الله تعالى ، وهذه الأشياء دعت الفارسي بناء على مذهبه العقدي إلى تعليل قراءة (خلقه) بالسكون على الاتساع والعموم .

وبناء على ذلك فإن الفارسي يرى أن كل ما نسب إلى الله تعالى من أفعال العباد ، منسوب إليه على سبيل المجاز لكونه أقدر العباد عليها ، أو لكون العباد فعلوها بقوة الله وتمكينه ، سواء كانت أفعالا حسية أو معنوية ، كفعل الإيمان والهداية والضلال ، وأن الله تعالى يجازي العباد على أفعالهم بالهداية والضلال والختم والطبع، وذلك على النحو التالي :

١- أفعال العباد من إحداثهم وقد تنسب إلى الله تعالى على سبيل المجاز .

أوضح الفارسي هذا المعنى عند حديثه عن قوله تعالى (﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُ نُصِيبُ بِرَحۡمَتِنَا مَن نَّشَآءُ ﴾ يوسف: ٥٦ ، فقوله

(١) الحجة جـ ٤ ص ١٦٤ .

(٢) نفسه .

تعالى : (حيث يشاء) فيه قراءتان : الأولى بالياء بنسبة الفعل لسيدنا يوسف ، والثانية بصيغة الجمع (نشاء) .

فيرجح الفارسي القراءة الأولى ، ثم يوجه القراءة الثانية لتتفق ومذهبه في أفعال العباد قائلا : (يتبوأ منها حيث يشاء من قال: حيث يشاء، فيشاء مسند إلى فعل الغائب، كما كان يتبوأ كذلك.

ويقوي ذلك: ﴿ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ﴾ [الزمر: ٧٤]. وكما أن قوله: حيث نشاء وفق فعل المتبوءين فكذلك قوله: حيث يشاء وفق لقوله: يتبوأ في إسناده إلى الغيبة.

وأما قراءة ابن كثير حيث نشاء فإنه على أحد وجهين:

إما يكون أسند المشيئة إليه، وهي ليوسف في المعنى، لأن مشيئته لما كانت بقوّته وإقداره عليها جاز أن ينسب إلى الله سبحانه، وإن كان في المعنى ليوسف، كما قال: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال: ١٧]، فأضيف الرمي إلى الله سبحانه لما كان بقوته، وإن كان الرمي للنبي صلّى الله عليه وآله وسلّم.

والآخر: أن يكون الموضع المتبوّأ مواضع نسك وقرب، أو مواضع يقام فيها الحقّ من أمر بمعروف أو نهي عن منكر، فالتبوّؤ في نحو هذه الأماكن والمكث فيها قرب إلى الله سبحانه، فهو يشاؤه ويريده) (١).

كما ذكر الفارسي نفس المعنى عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْأَخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [الإسراء: ٧]، والذي يشتمل على قرائتين في الفعل يسوءوا ، الأولى بالياء والثانية بالنون على المتكلم الذي يعود إلى اسم الله سبحانه وتعالى ، فيرجح الفارسي القراءة الأولى ، ثم يعلل الثانية بقوله : (ومن قرأ

(١) الحجة جـ ٣ ص ٣٠٥ .

(لنسوء) بالنون كان في المعنى كقول من قدر أن الفاعل ما تقدم من اسم الله، وجاز أن تنسب المساءة إلى الله سبحانه وتعالى، وإن كانت من الذين جاسوا خلال الديار في الحقيقة لأنهم فعلوا المساءة بقوة الله عز وجل وتمكينه لهم، فجاز أن ينسب إليه كما: وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) (١).

ومثلهما أيضا قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ الرحمن: ٢٢ يقول الفارسي : (قرأ نافع وأبو عمرو: يخرج منهما بضمّ الياء اللؤلؤ والمرجان [الرحمن/ ٢٢] رفع ، وروى حسين عن أبي عمرو يخرج برفع الياء وكسر الراء، اللؤلؤ والمرجان نصبا.

وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: يخرج منهما منصوبة الياء، واللؤلؤ والمرجان رفع ، ومن قال: يخرج منهما اللؤلؤ كان قوله بيّنا، لأن ذلك إنما يخرج لا يخرج بنفسه، وكذلك من قال: يخرج أي: يخرجه الله، فنسب الإخراج إلى الله تعالى ؛ لأنه بقوّته وتمكينه، ومن قال: يخرج جعل الفعل للؤلؤ والمرجان، وهو اتّساع، لأنه إذا أخرج ذلك خرج) (٢) .

البيان والتحليل :

هذا الذي ذكره الفارسي مردود عليه إجمالا بما مر بيانه من أدلة نقلية وعقلية لأهل السنة على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وليس كما يقول الفارسي والمعتزلة ، وأما تفصيلا :

فأما قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ﴾ ، فليس المعنى على قراءة (نشاء) هو وحده ما ذهب إليه الفارسي ، فإنه قد وجهه

(١) الحجة جـ ٣ ص ٣٨٨ .

(٢) الحجة جـ ٤ ص ٤٠٠ ، وانظر أيضا : جـ ٢ ص ٨٢ .

على مذهبه وليس على حقيقة اللغة وبيان الآيات كاملا ، فالآية بما قبلها وما بعدها تدل على أن الفعل في القراءة منسوب إلى اسم الله تعالى على الحقيقة وليس المجاز ، يقول الإمام الرازي : (وقوله:﴿ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ﴾ ، يتبوأ في موضع نصب على الحال تقديره مكناه متبوأ .

وقرأ ابن كثير : نشاء بالنون مضافا إلى الله تعالى والباقون بالياء مضافا إلى يوسف.

واعلم أن قوله: ﴿ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ﴾ يدل على أنه صار في الملك بحيث لا يدافعه أحد ، ولا ينازعه منازع ، بل صار مستقلا بكل ما شاء وأراد ، ثم بين تعالى ما يؤكد أن ذلك من قبله فقال: ﴿ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ ﴾(١) .

واعلم أنه تعالى ذكر أولا أن ذلك التمكين كان من الله لا من أحد سواه ، وهو قوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، ثم أكد ذلك ثانيا بقوله: ﴿ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ ﴾ وفيه فائدتان : الفائدة الأولى: أن هذا يدل على أن الكل من الله تعالى. قال القاضي: تلك المملكة لما لم تتم إلا بالأمور فعلها الله تعالى صارت كأنها حصلت من قبله تعالى.

وجوابه: أنا ندعي أن نفس تلك المملكة إنما حصلت من قبل الله تعالى ؛ لأن لفظ القرآن يدل على قولنا ، والبرهان القاطع الذي ذكرناه يقوي قولنا ، فصرف هذا

---

(١) وهذا يؤكد أن القراءة على ضمير الجمع راجعة إلى اسم الله تعالى على الحقيقة . انظر : ابن زنجلة : حجة القراءات ص ٣٦٠ . تحقيق : سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة . بيروت –لبنان . ط ٢ ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .

اللفظ إلى المجاز لا سبيل إليه. الفائدة الثانية: أنه أتاه ذلك الملك بمحض المشيئة الإلهية والقدرة النافذة) (١) .

ويقوي ذلك المعنى لغويا ما ذكره أبو حيان (٧٤٥ هـ) من أنه في قراءة الياء (يكون فاعل نشاء ضميراً يعود على يوسف ، ومشيئته معذوقة (٢) بمشيئة الله ، إذ هو نبيه ورسوله (٣). وإما أن يكون الضمير عائداً على الله أي : حيث يشاء الله ، فيكون التفاتاً) (٤).

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْأَخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ على قراءة النون ، فالواضح من سياق الآيات قبله وبعده أن الضمير فيه يعود إلى اسم الله تعالى على الحقيقة لا على الاتساع والمجاز ، فقبله قوله تعالى :﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ﴿٥﴾ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴿٦﴾ ﴾ الإسراء: ٥ – ٦ وفيه الأفعال : (بعثنا ، رددنا ، وأمددناكم ، وجعلناكم) ، وبعده قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ

(١) مفاتيح الغيب جـ ١٨ ص ١٦٦– ١٦٧

(٢) لم أقف لها على معنى في المعاجم المعروفة ، ولعلها من مبتكرات أبو حيان في تفسيره البحر المحيط ، فلم يستخدمها أحد غيره من المفسرين .

(٣) انظر : ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع ص ١٩٦ . تحقيق : د / عبدالعال سالم كرم . دار الشروق . بيروت – لبنان .

(٤) البحر المحيط جـ ٥ ص ٣٧١ .

عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴿٨﴾ ﴾ الإسراء: ٨ وفيه الأفعال : (وإن عدتم عدنا ، وجعلنا جهنم) والإجماع قائم على عود هذه الأفعال إلى اسم الله تعالى إذ هو الفاعل لها وحده (١) ، فلا داعي إذا للعدول عن الحقيقة إلى المجاز ؛ ويؤيد ذلك قراءة (ابن عامر ، وحمزة ، وأبو بكر عن عاصم ، وخلف (لِيَسُوءَ) بالإفراد، والضمير لله تعالى (٢) ، يقول الإمام القرطبي : (وقرأ الكسائي (لنَسوء) بنون وفتح الهمزة ، فعل مخبر عن نفسه معظم اعتبارا بقوله : (وقضينا ، وبعثنا ، ورددنا)، ونحوه عن علي ، وتصديقهما قراءة أبي (لنَسوءن) بالنون وحرف التوكيد)(٣) .

٢- الهداية والضلال من فعل العبد يعقبهما حكم الله تعالى .

الهدى والضلال والإيمان والكفر كلها تتعلق بأفعال العباد عند المعتزلة ، وعند الفارسي كذلك ، فهذه المسائل مما ينسب إلى الله تعالى – عنده – على سبيل الاتساع والمجاز ، فأفعال العباد في الهدى والضلال من عند أنفسهم يعقبها حكم من الله تعالى عليهم ، فهو سبحانه يحكم أو يصف عباده بالضلال بعد أن يضلوا في أنفسهم .

(١) انظر : السمين الحلبي : الدر المصون جـ ٧ ص ٣١٧ . تحقيق : د / أحمد الخراط . دار القلم .دمشق – سوريا . وانظر : البحر المحيط جـ ٦ ص ١٠ .

(٢) انظر : التحرير والتنوير جـ ١٥ ص ٣٦ .

(٣) الإمام القرطبي : الجامع لأحكام القرآن جـ ١٠ ص ٢٢٣ . دار إحياء التراث العربي . بيروت –لبنان .

ففي قوله تعالى : ﴿ إِن تَحۡرِصۡ عَلَىٰ هُدَىٰهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ النحل: ٣٧) قراءتان : الأولى بفتح ياء الفعل (يَهدي) ، والثانية بالضم (يُهدي) ، ويعلل الفارسي قراءة الفتح على معنى الاهتداء ، وبالتالي يكون فعل (يضل) على معنى الحكم بالإضلال ، يقول الفارسي : (اختلفوا في فتح الياء وضمّها من قوله: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ ﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: (لا يُهدَى) برفع الياء وفتح الدال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: يَهدِي بفتح الياء وكسر الدال.

ولم يختلفوا في يضل أنها مضمومة الياء مكسورة الضاد . الراجع إلى اسم (إنّ) هو الذّكر الذي في قوله: يضل في قراءة من قرأ: (يُهدَى)، ومن قرأ: يَهدِي ، فمن جعل يَهدِي من هديته جاز أن يعود الذكر الفاعل الذي فيه إلى اسم إنّ ، ومن جعل يَهدِي في معنى يهتدي، وجعل من يضل مرتفعا به، فالراجع إلى اسم إنّ الذكر الذي في يضل كما كان كذلك في قول من قال : (يُهدَى) فالراجع إلى الموصول الذي هو (من) الهاء المحذوفة من الصّلة تقديره: «يضلّه» والمعنى: إن من حكم بإضلاله له وتكذيبه، فلا يهدى. ومثل هذا في المعنى قوله: ﴿ فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِ ﴾ [الجاثية/ ٢٣]، تقديره: من بعد إضلال الله إيّاه والمفعول محذوف، أي: بعد حكمه بإضلاله) (١).

(١) الحجة جـ ٣ص ٣٦٨ .

ثم يقول : (ولم يختلفوا في يضل أنّه مضموم الياء، فهذا من قولك: ضلّ الرجل، وأضلّه الله. أي: حكم بإضلاله، كقولك: كفر زيد وأكفره الناس، أي: نسبوه إلى الكفر، وقالوا: إنه كافر، كما أن أسقيته قلت له: سقاك الله) (١) .

وهذا يعني أن الحكم الإلهي بالضلال مترتب على ضلال العبد في نفسه أولا ، وأن الهداية كذلك تعود إلى العبد .

وبصورة أوضح يقول الفارسي في قوله تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ الأنعام: ١٢٥ ، (فإن قلت: هل يجوز أن يكون فاعل يشرح صدره الضمير، العائد إلى من* كأنّ المهديّ يشرح صدر نفسه؟

فإن ذلك صحيح في المعنى، والأشبه أن يكون الضمير الذي فيه عائدا إلى اسم الله عزّ وجلّ لقوله: ﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ ﴾ [الزمر:٢٢]، وقوله: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴾ [الشرح : ١] وكذلك يكون الضمير الذي في قوله يشرح صدره لاسم الله تعالى ، والمعنى أنّ الفعل مسند إلى اسم الله تعالى في اللفظ، وفي المعنى: للمنشرح صدره، وإنّما نسبه إلى ضمير اسم الله لأنّه بقوته كان وتوفيقه كما قال: ﴿ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ ﴾ [الأنفال: ١٧] ، ويدلّك على أن المعنى لفاعل الإيمان إسناد هذا الفعل إلى الكافر في قوله:

(١) الحجة جـ ٣ص ٣٦٩ .

﴿ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا ﴾ [النحل : ١٠٦]، فكما أسند الفعل إلى فاعل الكفر كذلك يكون إسناده في المعنى إلى فاعل الإيمان) (١).

البيان والتحليل

أسس الفارسي رأيه وترجيحه للقراءات في مسألة الهداية والضلال على مذهبه في أفعال العباد ، فالعباد هم الفاعلون للهداية والضلال في أنفسهم ، وليس لله – تعالى عما يقولون – دخل في هذا الأمر سوى تثبيت الأحكام على العباد في هدايتهم وضلالهم .

والذي ذهب إليه الفارسي ومن قبله المعتزلة مردود إجمالا بما مر بيانه في أفعال العباد ، وأن الأفعال تنسب إلى الله تعالى إذا قرنها باسمه على سبيل الحقيقة لا المجاز .

أما تفصيلا : (فقد قيل للإمام الأشعري : إذا قلت إن الله تعالى أضل الضالين عن الدين بأن خلق ضلالهم ، فقل أيضا إنه أفسد الفاسدين بأن خلق فسادهم.

أجاب عن ذلك بأني لم أقل : إنه يضل عن الدين على معنى أنه يخلق الضلال عن الدين قياسا ، وإنما قلته توقيفا وأطلقته سمعا وخبرا ، وحملت معناه على الوجه الذي دلت عليه دلائل العقول ، أن الله تعالى هو الخالق لجميع المخلوقات ، والمحدث لجميع المحدثات خيرها وشرها ، طاعتها ومعصيتها ، ولما لم يرد الخبر بأنه أفسدهم ولا وجد من الأمة في ذلك إطلاق ، لم تصح العبارة بذلك عنه ، وإن كان المعنى صحيحا) (٢).

---

(١) الحجة جـ ٢ ص ٥٤٢ .

(٢) مقالات الأشعري ص ١٥٠ .

فالأمر مرجعه للتوقيف وليس للقياس ، فما أخبر به المولى سبحانه عن نفسه يؤخذ من خلال السمع كما أخبر به وليس للعقل تدخل فيه ، فإن العقل قاصر عن الوصول للحقائق الغيبية .

وفي رد الإمام الأشعري على ما ذهب إليه الفارسي من أن المقصود بإضلال الله لعباده أو هدايتهم هو مجرد الحكم أو تسميتهم ، يقول : (إنه لا يسوغ في اللغة أن الله تعالى أضل عباده على معنى أنه سمى الضال ضالا وحكم بذلك ، ويقول : إنه إذا قيل " ضلل زيد عمرا " فمعناه : أنه نسبه إلى الضلال ، وكذلك يقال : كفره ، إذا نسبه إلى الكفر ، فأما إذا خلق الضلالة فيقل إنه أضل ، ولا يقال قياسا عل ذلك إنه أكفره لشيئين :

أحدهما : أن أسماءه لاتؤخذ قياسا .

والثاني : أن أصل اللغة لا يصح أن يوضع قياسا ، وعلى ذلك كان يحمل جميع ما في القرآن من أمثال معنى الإضلال على ذلك) [1]. (فإن قال قائل:ما أنكرتم أن لا يكون معنى الإضلال منه والهداية أكثر من الحكم والتسمية ، كما يقول الناس : قد ضلل فلان فلانا وقد عدله وقد سرق فلان فلانا لا على معنى أنه جعله ضالا فاسقا سارقا ، وفعل له ما من أجله يكون كذلك من السرقة والضلال والعدالة .

قيل له : لو كان ذلك على ما قلته لم يكن لله على المؤمنين في هدايته لهم إلا ما لبعضهم على بعض ؛ لأنا قد يسمي بعضنا بعضا بالهداية ويخص بعضنا بعضا بهذه التسمية ، وكذلك كان يجب أن يكون إضلال بعضنا بعضا كإضلال الله الظالمين ، وهذا خلاف ما اتفق عليه المسلمون ؛ لأن الله عز و جل قد امتن على المؤمنين بهدايته لهم فقال : ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم ۖ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ

(١) نفسه .

عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ الحجرات: ١٧ ، فلو كانت هدايته لهم هي الحكم والتسمية لكانوا قد منوا على أنفسهم بهذه المنة ، ولكان رسول الله من بها عليهم كمن الله إذ قد سماهم بذلك وحكم لهم به ، وهذا خلاف الإجماع . وكذلك لو كانت هدايته لهم التي من بها عليهم هي دعوته إياهم وبيانه لهم لكان بعضهم قد من على بعض بهذه المنة ؛ لأنه قد يدعو بعضهم بعضا ، ويبين بعضهم لبعض كما يدعو الله وهذا أيضا خلاف الاتفاق ، وعلى أنه لو كانت الهداية والإضلال من الله تعالى بمعنى ما وصفتم لكان إبليس قد أضل الأنبياء وسائر المؤمنين إذ كان قد دعاهم إلى الضلال وسماهم ضالين وحكم لهم بذلك ، ولكان الأنبياء قد أضلوا الكافرين أجمعين ؛ إذ كانوا قد سموهم كافرين وحكموا لهم بحكم الضالين ، وفي إجماع الأمة على خلاف هذا دليل على سقوط ما قلتم)[1] .

وبتفصيل آخر يشرح الإمام التفتازاني مذهب أهل السنة في هذه المسألة مع بيان فساد مذهب المعتزلة فيها قائلا : (وأما الكلام في الآيات المشتملة على اتصاف الباري تعالى بالهداية والإضلال والطبع على قلوب الكفرة والختم والمد في طغيانهم ونحو ذلك ، فهي عندنا راجعة إلى خلق الإيمان والاهتداء والكفر والضلال بناء على ما مر من أنه الخالق وحده ، خلافا للمعتزلة بناء على أصلهم الفاسد : أنه لو خلق فيهم الهدى والضلال لما صح منه المدح والثواب والذم والعقاب ، فحملوا الهداية على الإرشاد إلى طريق الحق بالبيان ، ونصب الأدلة ، أو الإرشاد في الآخرة إلى طريق الجنة ، والإضلال على الإهلاك والتعذيب أو التسمية والتلقيب بالضال ، أو الوجدان ضالا ، ولما ظهر على بعضهم أن بعض هذه المعاني لا يقبل التعليق بالمشيئة ، وبعضها لا يخص المؤمن دون الكافر ، وبعضها ليس مضافا إلى الله تعالى دون النبي ﷺ ، وبعض معاني الإضلال لا يقابل الهداية جعلوا الهداية بمعنى الدلالة

(١) تمهيد الأوائل ص ٣٧٨-٣٧٩ .

الموصلة إلى البغية ، والإضلال مع أنه فعل الشيطان مسندا إلى الله تعالى مجازا لما أنه بأقداره وتمكينه ، ولأن ضلالهم بواسطة ضربه المثل في ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا ﴾ البقرة: ٢٦ ، أو بواسطة الفتنة التي هي الابتلاء والتكليف في ﴿ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ ﴾ الأعراف: ١٥٥.

ونحن نقول بل الهداية هي الدلالة على الطريق الموصل سواء كانت موصلة أم لا ، والعدول إلى المجاز إنما يصح عند تعذر الحقيقة ولا تعذر وبعض المواضع من كلام الله تعالى يشهد للمتأمل بأن إضافة الهداية والإضلال إلى الله تعالى ليست إلا بطريق الحقيقة) (١).

وقوله تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ محمول على ما ذكر ، وليس على سبيل المجاز ، يدل على ذلك قوله تعالى : (﴿ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ٢٦ ﴾طه: ٢٥ – ٢٦ ، وقد أغفل الفارسي ذكر هذه الآية عند حديثه ، وهي دالة في الحقيقة والظاهر على أن فاعل الشرح على الحقيقة هو الله تعالى ، لذا فهو وحده الذي ينبغي سؤاله لهذا الفعل ، ولو كان الفعل للعبد كما ذهب الفارسي والمعتزلة ، لما سأله سيدنا موسى وهو نبي مرسل من أولي العزم ، ومن أعرف خلق الله بالله سبحانه وتعالى الذي يهدي إلى الحق وحده ، ولا يشاركه في ذلك أحد ﴿ قُلۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ ﴾ يونس: ٣٥) . يقول الإمام الرازي : (العقول مضطربة والحق صعب، والأفكار

(١) شرح المقاصد جـ ٤ ص ٣١٠ –٣١١ .

مختلطة، ولم يسلم من الغلط إلا الأقلون، فوجب أن الهداية وإدراك الحق لا يكون إلا بإعانة الله سبحانه وتعالى وهدايته وإرشاده، ولصعوبة هذا الأمر قال الكليم عليه السلام بعد استماع الكلام القديم ﴿ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴾ وكل الخلق يطلبون الهداية ويحترزون عن الضلالة ، مع أن الأكثرين وقعوا في الضلالة، وكل ذلك يدل على أن حصول الهداية والعلم والمعرفة ليس إلا من الله تعالى) (١).

وقوله تعالى : (﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ۝١ ﴾ الشرح: ١) ، وقوله تعالى : (﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦۚ ﴾ الزمر: ٢٢) ، وغيرها من النصوص التي تدل على أنه : (لا معين لانشراح الصدر إلا حصول العلوم والمعارف ، وهذه العلوم والمعارف إنما تحصل بخلق الله تعالى) (٢) ، فشرح الصدر بالإسلام (يعني خلق المعرفة في القلوب ، وكذلك نور الإيمان على معنى أنه تحقيق المعرفة به حتى يتبصر طريق الحق) (٣) .

وبذلك ظهر بطلان ما ذهب إليه الفارسي بالنقل واللغة معا .

٣- الختم والطبع علامات على ضلال العبد في نفسه .

استنادا لما سبق تقريره في أمر الهداية والضلال فإن الفارسي يقرر أن الختم والطبع بمعنى العلامة المترتبة على الحكم بالإضلال والذي هو في الأساس راجع للعبد .

---

(١) مفاتيح الغيب جـ ١٧ ص ٩٤- ٩٥ .

(٢) القضاء والقدر ص ١٥٧ .

(٣) مقالات الأشعري ص ١٠٦ .

فيقول في مسألة الختم : (ويذهب قوم من المتأوّلين إلى أنّ معنى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة : ٧] ختم عليها بأن طبع عليها ، ووسمها سمة تدل على أن فيها الكفر، ليعرفهم من يشاهدهم من الملائكة بهذه السمة، ويفرقوا بينهم وبين المؤمنين الذين في قلوبهم الشّرح والطمأنينة اللذان وصفوا بهما في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ﴾ [الزمر:٢٢]. وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الرعد/ ٢٨].

والختم والطبع واحد، وهما سمة وعلامة في قلب المطبوع على قلبه. وكما ختم على قلب الكافر وطبع فوسم بسمة تعرف بها الملائكة كفره كذلك وسم قلوب المؤمنين بسمات تعرفهم الملائكة بها كما عرفوا بها الكافر (١). ومن ثمّ قال بعض المتأوّلين في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [الكهف : ٢٨] أي: لم نسم قلبه بما نسم به قلوب الذاكرين لله، لأنّ الله تعالى وسم قلوب الذاكرين بسمات تبيّن لمن شاهدها من الملائكة أنّهم مؤمنون، كما قال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [المجادلة : ٢٢] أي علامته، فإذا لم يسمهم بهذه السّمة فقد أغفلهم) (٢) .

(١) هذه المقالة تنسب للمعتزلة ، وخاصة أبو علي الجبائي وابنه . انظر : الشريف الجرجاني : شرح المواقف جـ ٨ ص ١٨٧ . تحقيق : محمود عمر الدمياطي . دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان . ط ١ ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م .

(٢) الحجة جـ ١ ص ٣٣٠ .

ويقول في مسألة الطبع خاصة في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾ ﴾ [النساء: ١٥٥] أنه يحتمل أمرين : (أي طبع عليها بعلامة كفرهم، كما تقول: طبع عليه بالطين، وختم عليه بالشمع.

ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ ﴾ [البقرة/ ٧] وصفا للذي ذمّ بهذا الكلام بأن قلبه ضاق عن قبول الحكمة والإسلام والاستدلال على توحيد الله تعالى وقبول شرائع أنبيائه عليهم السلام ، فلم ينشرح له ولم يتّسع لقبوله، فهو خلاف من ذكر في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ ﴾ [الزمر/ ٢٢].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾ [محمد/ ٢٤] ومثله: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [فصلت/ ٥] ومن ذلك قوله: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ﴾ [البقرة/ ٨٨] إنّما هو جمع أغلف، أي في غلاف كقوله: ﴿ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ ﴾ ، ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف/ ١٧٩] ويقوّي ذلك أن المطبوع على قلبه وصف بقلة الفهم بما يسمع من أجل الطبع، فقال: ﴿ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وقال: ﴿ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [التوبة/ ٨٧].

ومما يبيّن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم ﴾ الأنعام: ٤٦ [الأنعام/ ٤٦] فعدل الختم على القلوب بأخذه السمع والبصر، فدلّ هذا على أنّ الختم على القلب هو أن يصير على وصف لا ينتفع به فيما يحتاج فيه إليه، كما لا ينتفع بالسمع والبصر مع أخذهما، وإنّما يكون ضيقه بألّا يتّسع لما يحتاج إليه من النظر والاستدلال الفاصل بين الحقّ والباطل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الأنعام/ ١٢٥] فهذا كلام كالمثل، أي: من يستحقّ الإضلال عن الثواب يجعل صدره ضيّقا في نهاية الضيق لما كان القلب محلا للعلوم والاعتقادات)(١).

البيان والتحليل

بنى الفارسي رأيه في المسألة على تأويل الختم والطبع والتغليف ، بمعنى السمة أو العلامة على الضلال أو الكفر ، وأن ذلك منسوب إلى الحق سبحانه على سبيل المجاز لا على الحقيقة .

وقد مر البيان بأن هذه المسألة متصلة بالمسألة التي قبلها ، وكلاهما مرتبطان بمذهب المعتزلة في خلق الأفعال ، والتي ثبت بالنقل والعقل واللغة فساد مذهبهم فيها ، على النحو الذي سبق بيانه.

أما تفصيل الرد عليهم في هذه المسألة ، فقد ذهب الإمام الأشعري في تأويل (الختم والطبع وجعل الأقفال والأكنة على القلوب إلى أن جميع ذلك بمعنى خلق الكفر ، والجهل ، والجحد للحق ، والاستثقال له ، وكان يقول : إنا لا

(١) الحجة جـ ١ ص ٣٣١ –٣٣٢ .

ننكر أن يكون الختم والطبع علامة على قلب الكافر يميز بها الملك الولي من العدو ، ولكنه لا يكون إلا لمن خلق في قلبه الجهل والكفر .

وكان يقول : إن من حمل الطبع على معنى الحكم بالكفر ، فقد أخطأ اللغة ؛ لأنه لا يقال في اللغة " طبعت عليه أنه لا يفلح " ، وإن كان يقال : " ختمت عليه أنه لا يفلح " ، فإذا كان كذلك فتأويلهم هذا مع الاستكراه له بعيد ، وغير ناف لما قلنا : إنه ضلال الضالين ، وكفر الكافرين في قلوبهم ، ثم يجعل لهم علامات) (١).

فالإمام الأشعري لا ينكر تأويل الفارسي من أصله لكنه ينكر – واللغة تؤيده – من أن يكون هو التأويل الوحيد ، فالله تعالى يختم ويطبع على القلوب على الحقيقة ، ثم يتبعه بعلامة للملائكة ، أو سمة تميز الضالين والكافرين ، أما أن يقال إن ذلك من فعل العبد بداية ، فهو المستنكر نقلا ولغة : (وذلك لأن هذه الأمور في اللغة موانع في الحقيقة ، وإنما سميت بذلك لكونها مانعة ، وخلق الضلال في القلوب مانع من الهدى ، فصح تسميته بهذه الأسماء ؛ لأن الأصل هو الاطراد إلى أن يمنع مانع والأصل عدمه ، فمن ادعاه يحتاج للبيان) (٢).

وأما تأويله لقوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ ﴾ ، (فيبطله ذكر الله تعالى هذه الأشياء في معرض امتناع الإيمان منهم لأجل ذلك ، حيث قال : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ البقرة: ٦ – ٧) ، أي : لا يؤمنون لأجل الختم ، وذلك لأن قوله : " ختم " استئناف لبيان السبب ، وشيء مما ذكرتم لا يصلح

---

(١) مقالات الأشعري ص ١٠٦ .

(٢) شرح المواقف جـ ٨ ص ١٨٧ .

لذلك ، أي لكونه سببا لامتناع الإيمان ، فإن مجرد الوصف بالختم والطبع ، وجعل الأكنة ، والأقفال على قلوبهم لا يمنع من الإيمان ، وكذا الوسم بعلامة مميزة ، ومنع اللطف والإخلاص لا يقتضي امتناع الإيمان فلا يصح الحمل عليها) (١).

(١) نفسه . وانظر : إمام الحرمين الجويني : الإرشاد ص ٢١٤ . تحقيق الدكتور / مُحَمَّد يوسف موسى ، الأستاذ / علي عبدالمنعم عبدالحميد . مكتبة الخانجي . القاهرة ١٣٦٩هـ ، ١٩٥٠م .

المبحث الخامس : الوعد والوعيد

تمهيد

هذا هو الأصل الرابع عند المعتزلة ، وهو متعلق بمذهبهم في العدل الإلهي، حيث ذهب كثير من معتزلة بغداد إلى أن الله تعالى لا يخلف وعده في الثواب والخير ، ولا وعيده في العقاب والضر ، بل يجب عليه إنفاذ الوعد والوعيد ؛ لأن الخلف فيهما يستلزم الكذب في خبره تعالى ، والكذب عليه سبحانه وتعالى محال (١).

رأي الفارسي

فصل الفارسي القول في الوعد والوعيد والفرق بينهما عند حديثه عن قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ البقرة: ٥١ ، قائلا : (اختلفوا في إلحاق الألف وإخراجها من قوله تعالى: (وإذ وعدنا) [البقرة/ ٥١] (ووعدناكم) [طه/ ٨٠] فقرأ أبو عمرو وحده ذلك كلّه بغير ألف، وقرأ الباقون ذلك كلّه بالألف .

قال أبو علي: قالوا: وعدته، أعده، وعدا، وعدة، وموعدا وموعدة. قال ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ [التوبة/ ١١٤] وجاء وعد في الخير والشر. قال: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [المائدة/ ٩] وقال ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ﴾ [طه/ ٨٦] فتقول على هذا: وعدته خيرا.

---

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ١٣٤-١٣٧ . وانظر : شرح المقاصد جـ ٥ ص ١٢٥-١٢٦ .

وقال : ﴿ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحج/ ٧٢] فتقول على هذا: وعدته شرّا. وقال : ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾ [الكهف/ ٥٩] فالموعد: مصدر وعد، وهو في الإهلاك.

فأما الإيعاد فإنه يكون في التهديد، قال: أوعدني بالسّجن والأداهم ، وقال:

وموعدنا بالقتل يحسب أنّه ... سيخرج منّا القتل ما القتل مانع (١)

والوعيد: نحو من الإيعاد في أنه تهديد بشرّ، قال : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴾ [إبراهيم/ ١٤] وقال ﴿ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ [ق/ ٤٥] وقال أحمد بن يحيى: أوعدته، وتسكت. أو تجيء بالباء: أوعدته بشرّ، ولا تقول: أوعدته الشرّ.

قال أبو علي: ولا يمتنع في نحو هذا في القياس أن يحذف الحرف فيصل الفعل، ويدلّ على ذلك ما قدمناه . من قوله: أوعدني بالسجن، فأما الميعاد في قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ [آل عمران/ ٩] فإن هذا البناء قد جاء في الأسماء والصفات، فالاسم نحو: المصباح والمفتاح. والصفة نحو: المطعان، والمطعام. والميعاد: اسم، كما أن الميقات كذلك، وليس يخلو من أن يكون من أوعد، أو وعد. فإن كان من أوعد، فإن أوعد تختصّ بالتهديد. وإن كان من وعد في التهديد وخلافه كما

(١) البيت لسويد بن كراع العكلي . انظر : ابن قتيبة الدينوري : المعاني الكبير جـ ٢ ص ٩٠٣ تحقيق : المستشرق د سالم الكرنكوي ، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني ، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن بالهند الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م ، ثم صورتها : دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م.

تقدم ذكره، فلا إخلاف للميعاد، وقد أوقع على الإخلاف الكذب. أنشد أبو عبيدة:

أتوعدني وراء بني رياح ... كذبت لتقصرنّ يداك دوني (١)

فإن قلت: إن التكذيب واقع في الاستفهام، والاستفهام لا يحتمل الصدق ولا الكذب. فإن هذا الاستفهام تقرير والتّقرير عندهم مثل الخبر، ألا ترى أنهم لم يجيبوه بالفاء كما لم يجيبوا الخبر، وقد قال: ﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾ [ق/ ٢٨، ٢٩] وأما الموعود فصفة قال:

لعلّك والموعود حق لقاؤه ... بدا لك في تلك القلوص بداء (٢)

التقدير: الأمر الموعود حق لقاؤه. ومن جوّز مجيء المصدر على مفعول، جاز عنده أن يكون الموعود مثل الوعد) (٣).

والنص الثاني الذي يؤكد به الفارسي مذهبه هو قول الله تعالى : (﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ ﴾ الأنعام: ١١٥)، حيث يقول : (اختلفوا في التوحيد والجمع في قوله : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام/ ١١٥]، في أربعة مواضع:

---

(١) البيت لجرير . انظر : ديوان جرير ص ٤٢٩ تحقيق : د/ نعمان محمد أمين طه . دار المعارف . القاهرة ط ٣.

(٢) البيت للشماخ بن ضرار . انظر : تاج العروس جـ ٣٧ ص ١٤٦ .

(٣) الحجة جـ ١ ص ٤٥٣-٤٥٥ .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وتمت كلمات ربك جماعا، وفي يونس حقت عليهم كلمت ربك في الموضعين [٣٣ – ٩٦]، وفي حم المؤمن [٦] كلمة ربك ، على واحدة. وقرأ نافع وابن عامر هذه المواضع الأربعة كلّها كلمات جماعة.

وقرأهنّ عاصم وحمزة والكسائيّ بالتوحيد كلمة ، ولم يختلفوا في غير هذه المواضع الأربعة .

الكلمة والكلمات– والله أعلم– ما جاء من وعد، ووعيد، وثواب، وعقاب، فلا تبديل فيه ولا تغيير له، كما قال: ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ ﴾ [ق/ ٢٩]، وقال: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ ﴾ [الكهف/ ٢٧]. فكأنّ التقدير، وتمّت ذوات الكلمات، ولا يجوز أن يعنى بالكلمات الشرائع هنا، كما عني بقوله: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ [البقرة/ ١٢٤]، وقوله: ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَـٰتِ رَبِّهَا ﴾ [التحريم/ ١٢]، لأنه قد قال: لا مبدل لكلماته، والشرائع يجوز فيها النسخ والتبديل.) (١).

البيان والتحليل

يظهر من كلام الفارسي تبنيه لاعتقاد البغداديين من المعتزلة في وجوب إنفاذ الوعد والوعيد ، وهذا منهم سوء أدب مع الله سبحانه وتعالى ، فإنه سبحانه لا يجب عليه شيء ، بل تعذيب العصاة عدل منه سبحانه ، وإثابة الطائعين محض فضله تبارك وتعالى(٢) .

(١) الحجة جـ ٢ ص ٥٣١ . وانظر : جـ ١ ص ٤٣٦ .

(٢) انظر : شرح المقاصد جـ ٥ ص ١٢٦ .

والحق أنه قد حدث خلاف في هذه المسألة بين أهل السنة ، فذهب بعض الماتريدية إلى عدم جواز تخلف الوعيد كالوعد تماما ، مع اعتقادهم بأنه لا وجوب على الله تعالى ، مستدلين بمثل أدلة المعتزلة ، معتمدين جميعا في استدلالهم على قوله تعالى : ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ ﴾ [ق/ ٢٩] (١).

وأما السادة الأشاعرة فيرون جواز تخلف الوعيد ؛ لأنه كرم يمتدح به على ما أشار إليه الشاعر :

وإني إذا أوعدته أو وعدته *** لمخلف إيعادي ومنجز موعدي (٢)

والحق في المسألة ما ذهب إليه الأشاعرة ، يقول الإمام اللقاني : (هذه المسألة راجعة إلى جواز العفو عن الذنوب ، فتجويز عدم إنفاذ الوعيد هو قول من يجوز العفو عنها ، ومحل جواز العفو إنما هو في ذنب ليس كفرا ، أما ما كان كفرا فلا عفو عنه ، والوعيد به على حاله غير مؤول ، فيصير حاصل المدعى هنا : أن الوعيد يجوز أن يتخلف على معنى التأويل المذكور ، إذا كان واردا في باب ما يجوز العفو عنه ، وخلود الكفار في النار مما لا يجوز العفو عن الجريمة المترتب عليها ؛ وبهذا تعرف أن الخلاف وإن كان لفظيا فالحق فيه مع الأشعري ، وأنه أجرى على قاعدة العفو من مذهب الماتريدي) (٣).

---

(١) انظر : أبو البركات النسفي : الاعتماد في الاعتقاد ص ٤١٤ –٤١٧ . تحقيق د/ عبدالله إسماعيل . المكتبة الأزهرية للتراث . القاهرة . ١٤٣٢هـ ، ٢٠١٢م .

(٢) البيت لعامر بن الطفيل . انظر : تاج العروس جـ ٣٧ ص ٥٣٥ .

(٣) انظر : الإمام اللقاني : هداية المريد لجوهرة التوحيد جـ ١ ص ٥٥٤ –٥٥٥ . تحقيق : مروان حسين البجاوي . دار البصائر – القاهرة . ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩م .

يقول الإمام الرازي : قوله تعالى: ﴿ فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ﴾ البقرة: ٨٠ يدل على أنه سبحانه وتعالى منزه عن الكذب وعده ووعيده . قال أصحابنا: لأن الكذب صفة نقص ، والنقص على الله محال ، وقالت المعتزلة: لأنه سبحانه عالم بقبح القبيح وعالم بكونه غنيا عنه ، والكذب قبيح ؛ لأنه كذب والعالم بقبح القبيح ، وبكونه غنيا عنه يستحيل أن يفعله ، فدل على أن الكذب منه محال، فلهذا قال: فلن يخلف الله عهده، فإن قيل: العهد هو الوعد وتخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه، فلما خص الوعد بأنه لا يخلفه علمنا أن الخلف في الوعيد جائز، ثم العقل يطابق ذلك ؛ لأن الخلف في الوعد لؤم وفي الوعيد كرم) (١).

وأما ما ذهب إليه المعتزلة من وجوب ذلك على الله تعالى ، فمذهبهم فيه فاسد ؛ لأنه سبحانه لا يجب عليه شيء ؛ إذ هو سبحانه فاعل بالاختيار لا بالإيجاب والطبيعة ، فلو وجب عليه فعل او ترك لما كان مختارا فيه ؛ إذ المختار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك ؛ ولأن الموجب للفعل في حقه تعالى لا يجوز ان يكون خارجا عن ذاته ، وإلا لكان متأثرا عن غيره ، فتعين أن يكون فاعلا بذاته) (٢).

وبذلك يظهر بطلان ما ذهب إليه المعتزلة في مسألة وجوب الوعد والوعيد على الله تعالى ، وثبت أنه سبحانه قد يخلف في وعيده كرما وتفضلا ، قال سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾ ﴾ النساء: ١١٦ ، وقال سبحانه : ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ

(١) مفاتيح الغيب جـ ٣ ص ١٥٣ .

(٢) هداية المريد جـ ١ ص ٦٠٩ .

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٤﴾﴾ الفتح: ١٤ ، فهو سبحانه يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ، طالما أن هذا الذنب لم يكن كفرا وشركا ، والله تعالى أعلم .

الخاتمة وتشتمل على أهم نتائج البحث

يعد الفارسي أحد أبرز علماء اللغة ، والذين برعوا في علومها ، ويعتبر كتابه الحجة أحد هذه الكتب التي ظهرت فيها عبقرية الفارسي اللغوية ؛ حيث ربط بين المعاني المستنبطة من القراءات القرآنية واللغة ، واستنبط من توجيه القراءات لغويا معان كثيرة كانت مرشدة لكل المفسرين الذي أتوا من بعده .

لكنه وأثناء توجيهه للقراءات لغويا ، وكلامه عن معانيها جنح به حديثه لتصدير مذهبه العقدي في التعليل والتوجيه ، والفارسي لم يذكر صراحة مذهبه العقدي في وضوح ، لكن مقارنة كلامه ، وتوجيهاته اللغوية للمعاني ، ودراسة تاريخه وتاريخ الدولة التي عاش فيها وكان مقربا من أحد أكبر أركانها ، اتضح بما لايدع للشك مجالا انتماؤه لمذهب المعتزلة ، وإن كان فيه أخف حدة من غيره .

فلقد تابع الفارسي أقوال المعتزلة في أصولهم الخمسة جميعها ، دون تفصيلات مطردة في الأقوال والآراء ، بل كان يكتفي بمجرد توجيه القراءة على المذهب الاعتزالي ، والاستشهاد على صحة مذهبهم باللغة .

وقد نهج الفارسي منهج المعتزلة حتى في عرضه لتوجيه القراءات ، فأنكر بعض القراءات ، وأول بعضها تأويلا بعيدا عن اللغة ومقصود القرآن ، واكتفى بإيراد الاستشهاد من القرآن الكريم دون السنة ، فظهر في كلامه بعض الأخطاء اللغوية والتوجيهات القرآنية ، التي قام بالرد عليه وعلى المعتزلة فيها الكثير من أئمة الإسلام ، كالإمام الأشعري ، والإمام الباقلاني ، والإمام الرازي ، وغيرهم ، ممن كان لهم اعتناء باللغة إلى جانب الاستشهاد بالقرآن الكريم وسنة النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وصل اللهم على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

أهم المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : السنة النبوية المطهرة .

ثالثا : كتب الفارسي :

١. الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني . تحقيق : عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم . المجمع الثقافي . أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٣م .

٢. الحجة في علل القراءات السبع. تحقيق : الشيخ /عادل أحمد عبدالموجود ، الشيخ / علي مُحَمَّد معوض ، الدكتور /أحمد عيسى المعصراوي . دار الكتب العلمية .بيروت – لبنان .ط ١ ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م .

رابعا : أهم المراجع :

٣. الإرشاد إلى قواطع الأدلة : إمام الحرمين الجويني . تحقيق الدكتور / مُحَمَّد يوسف موسى ، الأستاذ / علي عبدالمنعم عبدالحميد . مكتبة الخانجي . القاهرة ١٣٦٩هـ ، ١٩٥٠م .

٤. الأصول الخمسة : القاضي عبدالجبار . بتصرف . تحقيق : د / فيصل بدير عون . مطبوعات جامعة الكويت ط ١ .١٩٩٨م .

٥. الاعتماد في الاعتقاد : أبو البركات النسفي . تحقيق د/ عبدالله إسماعيل . المكتبة الأزهرية للتراث . القاهرة . ١٤٣٢هـ ، ٢٠١٢م .

٦. الأعلام : خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين . بيروت – لبنان . ط ٥ ١٩٨٠ م .

٧. إنقاذ البشر من الجبر والقدر : الشريف المرتضي . ضمن رسائل العدل والتوحيد . تحقيق : الدكتور / مُحَمَّد عمارة . دار الشروق . القاهرة .

٨. البحر المحيط : ابن حيان الأندلسي . تحقيق : الشيخ : عادل عبدالموجود ، الشيخ / علي معوض . دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان . ط ١ ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م .

٩. البرهان في علوم القرآن : الإمام الزركشي . تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه . ط ١ ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م .

١٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . الإمام السيوطي . تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . لبنان .

١١. البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة : مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزأبادي : . تحقيق : مُحَمَّد المصري . جمعية إحياء التراث الإسلامي . الكويت . ط ١ . ١٤١٧ هـ .

١٢. تاريخ الدولة البويهية : د / حسن منيمنة. الدار الجامعية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م .

١٣. تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي . دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان . بدون تاريخ .

١٤. التحرير والتنوير : الطاهر بن عاشور . الدار التونسية للنشر . ١٩٨٤م .

١٥. تفسير القرآن العظيم : الحافظ ابن كثير . تحقيق : سامي بن مُحَمَّد السلامة . دار طيبة للنشر والتوزيع . ط ١ ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

١٦. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: القاضي الباقلاني. تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر . مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت . ط ١ : ١٩٨٧م .

١٧. الجامع الصحيح (صحيح البخاري) : الإمام البخاري . تحقيق د/ مصطفى ديب البغا . دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت . لبنان . ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

١٨. الجامع لأحكام القرآن : الإمام القرطبي . دار إحياء التراث العربي . بيروت –لبنان .

١٩. حجة القراءات : ابن زنجلة . تحقيق : سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة . بيروت –لبنان . ط ٢ ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .

٢٠. الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه . تحقيق : د / عبدالعال سالم كرم . دار الشروق . بيروت –لبنان .

٢١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي . تحقيق : د / أحمد الخراط . دار القلم .دمشق – سوريا . وانظر : البحر المحيط جـ ٦ ص ١٠ .

٢٢. سنن النسائي : الإمام النسائي : تحقيق : الشيخ / عبدالفتاح أبو غدة . مكتبة المطبوعات الإسلامية . حلب –سوريا . ط ٢ ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م

٢٣. سير أعلام النبلاء : الإمام الذهبي :. خرج أحاديثه شعيب الارنؤوط ، وحقق هذا الجزء أكرم البوشيي . مؤسسة الرسالة .بيروت – لبنان . ط ٩ ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

٢٤. شرح الأصول الخمسة : القاضي عبدالجبار . تحقيق : الدكتور / عبدالكريم عثمان . مكتبة وهبة . القاهرة . ط ٣ ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م .

٢٥. شرح المقاصد : الإمام السعد التفتازاني . تحقيق : الدكتور / عبدالرحمن عميرة . عالم الكتب . ط ٣ .١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

٢٦.شرح المواقف للإيجي : الشريف الجرجاني . تحقيق : محمود عمر الدمياطي . دار الكتب العلمية . بيروت –لبنان . ط ١ ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م .

٢٧.العبر في خبر من غبر : الإمام الذهبي . تحقيق : أبو هاجر مُحَمَّد السعيد بن بسيوني زغلول . دار الكتب العلمية .بيروت – لبنان .

٢٨.القضاء والقدر : الإمام الفخر الرازي . تحقيق : مُحَمَّد المعتصم بالله البغدادي . دار الكتاب العربي . بيروت – لبنان . ط ٢ .١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤م .

٢٩.كنز الوصول إلى معرفة الأصول أو أصول البزدوي : الإمام البزدوي . مطبعة جاويد بريس –كراتشي . باكستان .

٣٠.لمع الأدلة : إمام الحرمين الجويني .تحقيق الدكتورة / فوقية حسين محمود . عالم الكتب . بيروت –لبنان . ط ٢ ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

٣١.اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع : الإمام أبو الحسن الأشعري. تحقيق : الدكتور / حمودة غرابة . مطبعة مصر . ١٩٥٥ م .

٣٢.المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد : القاضي عبدالجبار الهمداني . تحقيق : د / مُحَمَّد عمارة . دار الشروق ط٢ ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

٣٣.المغني في أبواب التوحيد والعدل : القاضي عبدالجبار الهمداني . تحقيق الدكتور / مُحَمَّد مصطفى حلمي ، الدكتور /أبو الوفا الغنيمي . الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة –مصر .

٣٤.مفاتيح الغيب : الإمام الفخر الرازي . دار الفكر . ط ١ ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .

٣٥.مقالات الإسلاميين : الإمام أبو الحسن الأشعري . تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد . المكتبة العصرية . بيروت – لبنان . ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م .

٣٦.المواقف : عضد الدين الإيجي . مكتبة المتنبي – القاهرة . بدون تاريخ .

٣٧.هداية المريد لجوهرة التوحيد : الإمام اللقاني . تحقيق : مروان حسين البجاوي . دار البصائر – القاهرة . ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩م .

٣٨.هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل بن مُحَمَّد الباباني البغدادي . دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان . بدون تاريخ .

محتويات البحث

م	الموضوع
١	المقدمة
٢	المبحث الأول : التعريف بالفارسي
٣	أولا : التعريف بأبي علي الفارسي
٤	مؤلفاته
٥	تاريخه ومذهبه
٦	وفاته
٧	المبحث الثاني : مسائل الأسماء والصفات
٨	رأي الفارسي
٩	البيان والتحليل
١٠	النصوص الموهمة للتشبيه
١١	رأي الفارسي
١٢	البيان والتحليل
١٣	المبحث الرابع : أفعال العباد
١٤	تمهيد
١٥	رأي الفارسي
١٦	البيان والتحليل
١٧	المبحث الخامس : الوعد والوعيد
١٨	تمهيد
١٩	رأي الفارسي

٢٠	البيان والتحليل
٢١	الخاتمة وتشتمل على أهم نتائج البحث